اعتصام في عربقة بالسويداء

ضوء لنا

شهرية مستقلة تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

تشرين ثاني 2014 العدد (15)

4 قتيل تحت التعذيب واعتصامات في السويداء والكفر

6 الحر يسيطر على نوى والشيخ مسكين

20 العمل النقابي العالمي

ملف العدد مؤتمرات بتهم أقلويّة - تحقيق

10 اللقاء التشاوري الوطني السوري.. مؤتمر قرطبة

18 إطلاق مؤسسة تنموية.. مؤتمر سنديان في اسطنبول

Syrian Revolution Places

صورة الغلاف: أماكن الثورة السورية

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد..نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

www.dawdaa.com | dawdaa.syria@gmail.com | www.facebook.com/dawdaanewspaper

أخبار المحليات

قتيل جديد تحت التعذيب واعتصامات في السويداء والكفر
قوات النظام تشن حملات دهم وتعتقل مطلوبين للخدمة الإلزامية والاحتياطية

«الحر» يسيطر على نوى والشيخ مسكين ومواقع لقوات النظام قرب دير العدس بدرعا ويحاصر اللواء 82

رأي

مؤتمرات التمثيل المعارض للأقليات في غياب التعبير السياسي الوطني — سحر حويجة
إذا نزف الدم فبأي حبر نكتب.. مقدمة حول سوريا — حبيب صالح
مؤتمر قرطبة: أسطرة الكيان السوري أقلوياً — محمد الجرف
العمل النقابي العالمي — ترجمة زويا منصور
لماذا تحركت الدبلوماسية الروسية الآن ؟! — جلال زين الدين
أسئلة «دي مستورا» والإجابات المستحيلة! — جبر الشوفي

تحقيق

دروز في مدريد.. حلقة في لقاء قرطبة التشاوري — يوسف شيخو
التعليم في مناطق سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» — فريق تحرير ضوضاء
المرأة في القانون السوري
التناقض بين القوانين والدستور السوري إجرائياً واجتماعياً — مجيد محمد

تقرير خاص

إطلاق مؤسسة تنموية.. مؤتمر سنديان في اسطنبول — فريق تحريرضوضاء
مئة ألف شجرة.. تشجير لتعويض القطع في المزيريب — تقرير: فريق تحرير ضوضاء

معركة «كسر العظم» في مطار دير الزور العسكري
التنظيم يواصل محاولات الاقتحام والنظام يستقدم تعزيزات جديدة
وكالة سمارت - خاص ضوضاء

غالبية السوريين يعارضون نظام الحكم الحالي ويؤيدون إنشاء دولة مدنيّة
وكالة سمارت - خاص ضوضاء

إدب

كاخر الضوء - موت طبيب — قصتان قصيرتان - مهند الخالد من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

رئيس التحرير
محمد ملاك

مدير التحرير
هالة درويش

سكرتير تحرير
زويا منصور

الأخبار المحلية بالتعاون مع مركز سويدا خبر الإعلامي في المنطقة الجنوبية

ضوء لنا
www.dawdaa.com
dawdaa.syria@gmail.com
www.facebook.com/dawdaanewspaper

صدر العدد العاشر من مجلة سيدة سوريا
سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمرأة السورية تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر
www.saiedetsouria.com

افتتاحية

في الحيرة السياسية والمبادرات.. نموت

بكلمته التي ألقاها في «منتدى الاتجاهات التحولية» بواشنطن ، يقول وزير الخارجية الأمريكية جون كيري ، لمن يظن أن الضربات الجوية للتحالف بقيادة أميركا ضد داعش في سوريا ، سيكون لها تأثير عكسي ، وهو أنها ستساعد الديكتاتور بشار الأسد الجاثم على صدر البلاد ، «بشار» الذي أنتج بقمعه ووحشيته أكبر أزمة في هذا القرن ، يقول جون كيري: «إن هذا الرأي يقوم على قراءة خاطئة للوضع في سوريا» وذلك لأن تنظيم داعش ونظام بشار الأسد يعتمدان على بعضهما ، والدليل أن قوات بشار الأسد تقصف المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر ، فيما لا تقاتل ضد توسع داعش ، فالأسد يتابع «كيري» يقدم نفسه اليوم كبديل مدني لداعش المتطرفة ، وهي تقدم نفسها كبديل عنه ، من هنا يأخذ كل منهما شرعيته في نظر أعداء الآخر.

ويضيف «كيري» إن التحالف بضرباته ، يقدم خياراً ثالثاً بدل الاثنين ، وهو دعم قوى معتدلة كما يريد معظم السوريين ، الذين يسعون نحو المدنية والسلام والعيش المشترك ، والخلاص من الفوضى والقتل والدمار. هنا ينتهي قول «كيري» فيما نرى على الأرض ، انحسار دور الفصائل المعتدلة في ريف إدلب وحلب وريفها والقلمون. وفي نفس الآن يصرح السفير السابق في سوريا روبيرت فورد ، وهو الأكثر دراية بما يحصل ، أن الضربات الجوية الهادفة إلى تحطيم قفوة تنظيم «الدولة» ، تعزز نظام بشار الأسد ، خالصاً إلى نتيجة أنه من الصعب القضاء على التنظيم طالما استمر نظام بشار الأسد في حكم سوريا ، ويؤكد فورد مناقضاً وزير خارجية بلاده ، أن ضربات التحالف الذي تقوده أميركا ضد داعش ، أضعف المعارضة المعتدلة وقلل من مصداقيتها حيث يقول: «إننا نساعد بشكل مباشر قوات الأسد ، ونقوم بدور القوات الجوية لنظام الأسد» وعلى الأرض مع كل قصف على داعش تتقدم قوات نظام آل الأسد وتحسن من تواجدها على صعيد المواقع في الداخل وتنفتح الإمكانية والمبررات أمام الميليشيات الإيرانية بجنسياتها المختلفة لبنانيةً وعراقيةً وأفغانية وحوثية ، كي تتحرك بحرية أكثر فتصعد من تواجدها على أرض سوريا ، وبفارق أيام قليلة ينطق وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل ، هذه المرة «بأن قوات الأسد استفادت بشكل غير مباشر من ضربات التحالف الدولي ضد داعش» وتحت قصف طائراته الحربية ، لا يخجل أن يصرح أن «لا حلاً عسكرياً في سوريا ، وأن لا أحد يريد بقاء الأسد في السلطة».

بين هذه التناقضات في الخطابات الصادرة عن إدارة واحدة ناهيك عن التناقض في بنية كل خطاب على حدى ، يموت السوريون وتبتعد آمالهم في الحرية والأمان والعيش المشترك ويدفنون تحت أنقاض بيوتٍ تهدمها البراميل والصواريخ والطائرات من كل حدب وصوب ، فلا يكتفي الساسة «الروس» بتصدير الصواريخ والذخائر والقرارات المجرمة لقتل السوريين وتأبيد نظام الطغيان ، بل ها هم يتحفوننا بمبادرات للتفاوض والحوار والتي تتلقاها شخصيات أهملها الوقت ، لا تفكر إلا بعودتها الشخصية إلى ساحة الحدث تناور حول إشاعةٍ أو فتنةٍ تشق الصف متناسيةً همّ السوريين وقضيتهم.

تغرق المعارضة بالتسريبات والإشاعات ، ويصعّد النظام قتله للناس في محاولة إثبات قوته وأنه قادر على فرض شروط التفاوض وبهذا يعاني السوريون من موت إضافي ، ولا نكتفي بل يأتينا السيد «دي مستورا» بمبادرته وخطته لتجميد القتال في مدينة حلب وحدها ، وكأنها في كوكب آخر وليست جزءً من موت السوريين ودمار بلادهم ، ويُدخل الجميع في دوامته محاولاً إنجاز شيءٍ يضيفه إلى سجله ربما ، ما يدفع نظام الأسد وميليشياته إلى قتلٍ إضافيٍ لنفس الأسباب السابقة ، حيث حاولت قواته اقتحام مدينة حلب مصعدةً القصف والموت.

خطة دي مستورا المجزوءة بكل ما فيها ، فائدةٌ لنظام آل الأسد ، فإيقاف جبهة حلب يعطي النظام فرصةً للضغط على جبهات درعا وريف حماة وريف دمشق ، ويموت السوريون أكثر ، يصبحون أكثر عزلة ، وأقل اهتماماً من العالم ، فما إن يرفضوا تلك المبادرات التافهة ، حتى يظهرون معادين للحلول والهدن وإيقاف الحرب أمام احترف الكذب وأتقنه وفيما يقتل ويؤسس الإرهاب والعنف ، يسارع إلى قبول مبادرات يسارع إلى كسب رضا الدولي بقبول المبادرات التي تبدو كأنها فصلت على قياس مصالحه.

رئيس التحرير

أخبار

قتيل جديد تحت التعذيب واعتصامات في السويداء والكفر
قوات النظام تشن حملات دهم وتعتقل مطلوبين للخدمة الإلزامية والاحتياطية

تقرير: فريق تحرير ضوضاء

قضى "أسامة سعيد أبو لطيف" من قرية الغارية في ريف السويداء الغربي ، الخميس 13 تشرين الثاني الجاري ، تحت التعذيب في سجن لقوات النظام ، بعد أشهر على اعتقاله ، في حين أطلق سراح الطالب "طليع أبو الحسن" (18 عاماً) ، من مدينة شهبا ، في السابع من الشهر الجاري ، بعد عشرة أيام على اعتقاله عند حاجز في اللاذقية ، خلال توجهه للتسجيل في جامعة تشرين.

إلى ذلك ، اعتقلت قوات النظام كلاً من "وجيه نصر الدين" و"جديع نوفل" ، على الحدود السورية اللبنانية ، يوم الجمعة 1 تشرين الأول ، خلال توجههما إلى لبنان.

في سياق آخر ، انفجرت عبوة ناسفة ليل الخميس–الجمعة ، مطلع الشهر ، في قرية عريقة بالريف الغربي ، ما أسفر عن أضرار مادية ، دون تسجيل إصابات ، وأوضح مراسل "ضوضاء" أنّ العبوة الناسفة انفجرت في بناء مكون من ثلاث طبقات ، بمزرعة يملكها "منصور الفارس" ، بين قرى عريقة والخرسا ووقم (المنطقة التي أصبحت تعرف باسم مثلث الموت) ، ما أدى لدمار البناء كاملاً ، ولم يسجل سقوط ضحايا ، حيث كان المبنى أفرغ من ساكنيه في وقت سابق ، جراء الحوادث التي شهدتها المنطقة خلال الشهرين الماضيين.

هذا ورجح ناشطون ضلوع عناصر من مليشيا اللجان الشعبية في التفجير ، وذلك بعد التضييق الأمني عليهم ، وحالة الاستياء في صفوف الأهالي جراء ممارساتهم ، والمطالبة بنزع سلاحهم وتنظيم عمل المسلحين منهم ، في محاولة لتخويف المدنيين وإبعاد انتباههم عن هذه الممارسات.

من جانب آخر ، شهدت محافظة السويداء نهاية تشرين أول ومطلع تشرين ثاني توتراً متصاعداً ، بين الأهالي ورجال الدين (المشايخ) من جهة ، وقوات النظام من جهة أخرى ، على خلفية محاولة الأخيرة سحب شبان من السويداء وريفها إلى الخدمة الإلزامية والاحتياطية في صفوفها ، بالقوة.

وأفاد مراسل "ضوضاء" أنّ دوريات أمن مشتركة ، تابعة لقوات النظام ، شنت حملة دهم في قرية عريقة ، الأربعاء 29 تشرين أول الفائت ، طالت منازل شبان متخلفين عن الخدمة في جيش النظام ، وسط انتشار أمني كثيف في القرية ، وقال المراسل إنّ الدوريات اعتقلت شابين على الأقل من المطلوبين للخدمة الاحتياطية ، ونقل عن أهالي البلدة وناشطين فيها ، أنّ هناك حالة استياء بين الأهالي جراء المداهمات ، وأنّ بعضهم توعد بمواجهة المداهمات على غرار ما دار في قرى مجاورة.

وكانت دورية تابعة للأمن العسكري والشرطة ، شنت يوم السبت 25 تشرين الأول حملة دهم ، طالت منازل في قرية المزرعة ، بحثاً عن مطلوب للخدمة ، إلاّ أنّ والد المطلوب تصدى لها ، ومنع عناصرها من اقتحام المنزل ، وقال مراسلنا إنّ مشايخ من المزرعة والقرى المجاورة تجمعوا في القرية بعيد الحادثة ، واتجهوا إلى المخفر ، حيث أعلموا مدير الناحية أنهم لن يسمحوا لأي دورية دخول القرية بغرض المداهمات ، محذرين من مغبة الصدام مع الأهالي.

جاء ذلك بعد يومين على اعتقال قوات النظام ، الشابين "رأفت وليد شقير" و"أشرف أبو زهرة" من بلدة القريا ، بغرض سوقهما إلى الخدمة الإلزامية ، كذلك أشار مراسلنا لشن قوات النظام مداهمات

مماثلة في مدينة شهبا ، لافتاً أن معظم المطلوبين للخدمة الاحتياطية يحملون شهادات عليا.

كذلك شهدت السويداء احتجاجات تمثلت باعتصام صامت أمام بنك "بيمو" في مدينة السويداء ، للمطالبة بتحسين الخدمات وتأمين احتياجات المواطنين الأساسية ، فيما قطع مدنيون من قرية الكفر طريق السويداء – صلخد ، للمطالبة بتوزيع مادتي الغاز والمازوت ووقف قطع الأشجار في القرية وأحراشها.

وتوجه عدد من قيادات حزب البعث في السويداء إلى الكفر ، بينهم: عضو قيادة فرع الحزب اسماعيل

الحناوي ، رئيس لجنة المحروقات وعضو المكتب التنفيذي في الفرع ماهر عمر ، رئيس اتحاد الفلاحين خطار عماد ، مدير مديرية الزراعة بسام الجرمقاني ، ورئيس شعبة الحزب رسمي العيسمي ، لسماع شكوى المعتصمين.

من جانبهم ، طالب الأهالي المعتصمون بوقف الفساد سواء في عملية توزيع المحروقات أو المياه ، وسرقة معونات الأرامل ، إضافة إلى إصلاح طرقات القرية ، وخنادق الصرف الصحي ، ومدرج ساحتها العامة ، في حين وعد القياديون بتوزيع كمية من المازوت ومصادرة الحطب من التجار ليتم توزيعه بشكل منظم.

يذكر أنّ اعتصاماً سبق هذا الاعتصام في قرية الكفر ، نفذه أكثر من خمسين شاباً ، اجتمعوا عند بوابة الحرش ومنعوا تجار الحطب من دخوله ، مع السماح للأهالي بالدخول بشكل منظم لجمع الحطب ، في محاولة للحد من الضرر الذي لحق الثروة الحراجية في القرية ، جراء التحطيب الجائر على مدى أكثر من سنة.

وفي سياق حوادث الخطف المتبادل في مناطق عدة من الريف الغربي ، أطلق سراح ثلاثة مختطفين من قرية داما ، يوم الإثنين 10 تشرين الثاني 2014 ، حسب مراسل "ضوضاء" ، الذي قال إنّ "حافظ أسد القنطار" ، و"فراس أسد القنطار" ، و"ربيع فهد القنطار" ، المختطفين منذ معركة داما ودير داما قبل نحو شهرين ، أطلق سراحهم وعادوا إلى القرية.

وكانت مجموعة تابعة لمليشيا اللجان الشعبية في قريتي عريقة وداما ، اختطفت الأربعاء 30 تشرين الأول ، مدنياً من البدو ، على الطريق الواصل بين قريتي مجادل وعريقة ، بهدف المفاوضة عليه لفك أسر عدد من المخطوفين من أهالي قرية دير داما ، منذ المعركة المذكورة ، بين أهالي قرى الريف الغربي مدعومين برجال الدين (المشايخ) ، وبين مسلحين من البدو.

إثر ذلك ، أرسلت قوات النظام دوريات مشتركة ، مزودة بآليات ورشاشات ثقيلة ، اقتحمت قرية داما وحاصرت منزلاً احتجز فيه البدوي المخطوف ، وتمكنت من فك أسره ، واعتقلت أشخاصاً كانوا ضالعين في عملية خطفه.

واقتحمت الدورية ذاتها قرية عريقة ظهر اليوم التالي ، وحاصرت منزل عنصر في "اللجان الشعبية" ، بتهمة المشاركة في خطف أحد البدو ، إلاّ أنّ أقارب وعائلة العنصر اجتمعوا في المكان وتصدوا للدورية ، ما أسفر عن اشتباك بالأيدي والحجارة بين الطرفين ، وإطلاق قوات النظام النار في الهواء لتفريق المجتمعين.

وقال مراسل "ضوضاء" إن قائد الدورية هدد باقتحام عريقة مجدداً "لاعتقال كل من شارك وتواطأ في هذه العملية" ، على حد تعبيره.

الجدير ذكره ، أنّ قرية عريقة وقرى أخرى في الريف الغربي ، شهدت حملات دهم واعتقالات ، طالت عناصر من مليشيا اللجان الشعبية ، معروفين بسوء سمعتهم وممارساتهم ، بينهم "سعد رباح" و"مروان نصر" من قرية نجران ، بتهمة ممارسة أعمال احتيال وابتزاز والتورط في قضايا خطف ، إضافة إلى ملاحقة "فادي المحيثاوي" من عريقة ، لاشتراكه بالأعمال السابقة.

أخبار

«الحر» يسيطر على نوى والشيخ مسكين ومواقع لقوات النظام قرب دير العدس بدرعا ويحاصر اللواء 28

تقرير: فريق تحرير ضوضاء

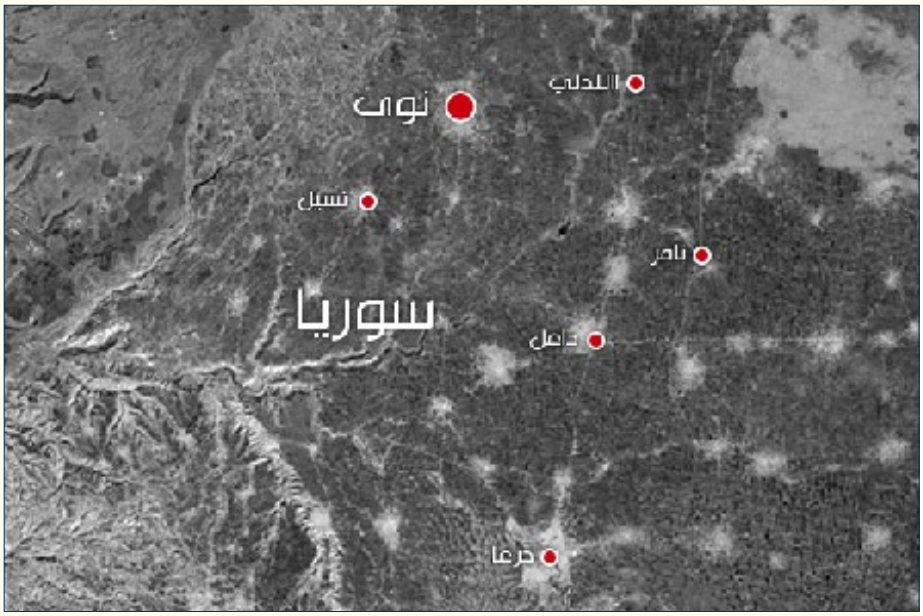

أعلن «الجيش السوري الحر الموحد في المنطقة الجنوبية» الأحد 9 تشرين الثاني 2014، السيطرة الكاملة على مدينة نوى وما حولها في ريف درعا، حسب بيان مصور بث على «يوتيوب»، وجاء في البيان أن مقاتلي «الحر» سيطروا على كل من: تل أم حوران، تل الهش الشمالي، تل الهش الجنوبي، كتيبة الدبابات (الحجاجية)، حقل الرمي، الرحبة، سرية «الكونكورس»، الطبية، الشؤون الإدارية، حاجز حوي، بعد ساعات من إعلان فصائل وألوية في الجيش الحر، بدء معركة «هدم الجدار»، للسيطرة على نقاط عسكرية لقوات النظام، في مدينة نوى ومحيطها، حسب ما نقلت وكالة «سمارت» للأنباء، ومن أبرز الفصائل والألوية المشاركة في المعركة: « لواء بني أمية، الفرقة 90 مشاة، أحفاد الإمام النووي».

ودارت اشتباكات عنيفة بين قوات النظام و«الحر»، في مدينة الشيخ مسكين، بعد سيطرة الأخير على «بناية الساحر»، آخر النقاط العسكرية لقوات النظام على طريق مدينة نوى، ما أسفر عن سقوط قتلى في صفوف الطرفين.

في السياق، أعلنت «جبهة ثوار سوريا» الثلاثاء 11 تشرين الثاني، سيطرتها على كامل المنطقة الشمالية الشرقية لمدينة الشيخ مسكين، حسب بيان نشرته الجبهة، بمشاركة «لواء سيف الله المسلول»، و«غرفة عمليات فلا تولوهم الأدبار»، وجاءت السيطرة بعد اشتباكات بين مقاتلي الفصائل الثلاثة وبين قوات النظام، في الحي الشمالي الشرقي لمدينة لشيخ مسكين، حسب مراسل وكالة «سمارت» في المنطقة، الذي أوضح أن المقاتلين نفذوا عملية نوعية، بعد تسللهم إلى مواقع قوات النظام في الحي الشمالي الشرقي للمدينة، ما أوقع عدداً من القتلى في صفوف الأخيرة، وانسحاب الآخرين من الحي.

وقال العقيد «ياسين علوش» القيادي في الجيش الحر في تصريح خاص لـ«ضوضاء»: «بدأت المعارك في مدينة الشيخ مسكين قبل أسبوع من السيطرة على نقاط عدة فيها، تمكن الجيش الحر خلالها من السيطرة بشكل كامل على كل الحواجز داخلها، وبينها حاجز جسر الزفة وحاجز بناية الدكتور غسان، وحاجز الدوار، وتدور المعارك التالية للسيطرة على مساكن الضباط واللواء 82».

وأضاف «علوش»: « تكمن أهمية معارك نوى والشيخ مسكين، في هروب قوات النظام من اللواء 112، ومفرزة الأمن العسكري بنوى، وسقوط ما تبقى من عناصر قوات النظام بين قتيل وجريح وأسير، إضافة إلى أهمية المدينتين الاستراتيجية، بحكم موقعهما الجغرافي وقربهما من مدينة ازرع، حيث يعتبر محور نوى الشيخ مسكين ازرع خطاً دفاعياً أول بالنسبة لقوات النظام، ويمكن من

خلال هذا الخط الانتقال إلى مدينة الصنمين ، وبعدها إلى دمشق ، والمعارك متواصلة في الشيخ مسكين لتحقيق هذا الغرض».

بدوره قال قائد ميداني في الجيش الحر ، شارك في معارك السيطرة على نوى ومعارك الشيخ مسكين ، في تصريح خاص لـ«ضوضاء»: «سيطرنا على نقاط هامة وكثيرة في الشيخ مسكين بينها تل حمد ، ما أدى لقطع طريق الإمداد عن قوات النظام في مدينة نوى ، وحصار عناصرها هناك ، قبل أن نحكم السيطرة على نوى بشكل كامل ، ونتقدم باتجاه اللواء 82 قرب الشيخ مسكين».

كذلك ، سيطر الجيش الحر عصر السبت 15 تشرين الثاني 2014 ، على مواقع لقوات النظام قرب بلدة دير العدس ، حسب بيان صادر عن «الفيلق الأول» ، وفق ما نقلت وكالة «سمارت» للأنباء ، وجاء في البيان ، أنّ مقاتلي فصائل غرفة عمليات معركة «اليوم الموعود» ، سيطروا على حاجز عين عفا وخربة عين عفا ، قرب بلدة دير العدس ، بعد اشتباكات مع قوات النظام ، بدأت صباح اليوم ذاته.

وكانت فصائل وكتائب من الجيش الحر أعلنت صباح السبت ، بدء معركتين ضد قوات النظام في درعا وريفها ، حسب مراسل «سمارت» هناك ، وقال المراسل إن الجيش الحر أعلن عن معركة «اليوم الموعود» ، التي تهدف للسيطرة على مقرات قوات النظام في كل من: تل عريد وتل الخربة وحاجزي الخربة ومعمل الكلور شمالي بلدة دير العدس ، فيما تهدف معركة «فاضرب الرقاب» ، للسيطرة على «الكتيبة 60 م/د وكتيبة الهندسة وحاجزي الدراوشة واللجان» قرب مدينة الشيخ مسكين ، إضافة إلى بلدتي السحيلية والدلي ، فيما تتواصل الاشتباكات بين قوات النظام ومقاتلي الجيش الحر ، في محيط اللواء 82 قرب مدينة الشيخ مسكين.

سياسياً ، اعتبر نائب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ، محمد قداح ، أنّ الانتصارات التي حققها الجيش الحر في درعا ، خلال الفترة الماضية ، «منعطف في مسيرة الحراك العسكري في المنطقة» ، وقال «قداح» في تصريح للمكتب الإعلامي للائتلاف ، إنّ «المناطق التي سيطر عليها الحر ، ليست مناطق عادية أو سكنية ، بل تحمل رمزية القوة العسكرية لقوات الأسد».

وحذّر الائتلاف في بيان نشر على موقعه الرسمي ، من استهداف محتمل لقوات النظام ، لكل منطقة يسيطر عليها الجيش الحر ، وارتكاب المزيد من القتل والتدمير على غرار ما حدث في مدينة الحارة ، وطالب بضرورة دعم الجيش الحر بكل ما يحتاجه للدفاع عن المدنيين ، خاصة «الأسلحة النوعية».

الوثيقة النهائية الصادرة عن اللقاء التشاوري الوطني لأبناء جبل العرب مدريد 13 – 15 تشرين الثاني 2014

اللقاء التشاوري الوطني السوري
The Syrian National Consultative meeting

قرطبة التشاوري

اللقاء التشاوري الوطني السوري

EL ENCUENTRO DE CONSULTA SIRIO

يؤكد المشاركون في هذا اللقاء أن جبل العرب جزء أصيل لا يتجزأ من سوريا ، والتاريخ يشهد على ذلك ، من خلال وقوف أبنائه بوجه الظلم والاستبداد ومشاريع التقسيم ، على مر المراحل التاريخية ، وصولاً إلى المشاركة في ثورة الكرامة.

وقد عانى جبل العرب ، كما عانى الشعب السوري بكافة مكوناته وأطيافه ، من قمع وتهميش وظلم واستبداد وسلب حريات في ظل هذا النظام.

لذلك فإن رؤانا وتطلعاتنا لتحقيق الكرامة والحرية والعيش المشترك ، لا تتحقق إلا بوجود دولة مواطنة ديمقراطية حرة ، تضم كافة أطياف الشعب السوري بلا استثناء.

وبناءً على ما سبق تم التوافق على ما يلي :

1- التمسك بأهداف الثورة ومتابعة العمل على إسقاط النظام بكافة رموزه.

2- التأكيد على الحل السياسي ، الذي يفضي إلى إقامة هيئة حكم انتقالية ، تدير شؤون الدولة ، بهدف تحقيق العدالة الانتقالية والوصول إلى دولة المواطنة.

3- التأكيد على وحدة سورية أرضاً وشعباً ، بما في ذلك كل الأراضي السورية المحتلة ، والعمل على إعادتها إلى الوطن الأم.

4- نبذ التطرف بكل أشكاله ومحاربة الإرهاب ، والعمل على طرد كل المقاتلين غير السوريين من سوريا.

5- الملفات السيادية ، وبينها شكل الحكم السياسي والحدود وعلم الدولة واسمها ..... هي مواضيع يقررها الشعب السوري باستفتاء ، بعد إقرار دستور جديد.

6- مطالبة أصدقاء سوريا والمجتمع الدولي ، بتقديم كافة أشكال الدعم للمعارضة الوطنية وتجفيف منابع الإرهاب.

7- إعادة بناء مؤسسات الدولة ، بما فيها المؤسستين العسكرية والأمنية ، لتقوم بدورها في حماية وخدمة الوطن والمواطن.

8- العمل مع كافة القوى الوطنية ومختلف مكونات النسيج السوري ، لبناء دولة المواطنة ، بعيداً عن المحاصصة السياسية على أي أساس طائفي أو ديني أو عرقي.

9- احترام حقوق مختلف مكونات المجتمع السوري ، القومية والدينية والمذهبية ، وحريتها في ممارسة شعائرها وطقوسها.

10- توصية مجموعة عمل قرطبة بإحداث مجموعات في الداخل ، تعمل بالتوازي مع المجموعة في الخارج ، وتكثيف التواصل مع نشطاء الداخل.

الرحمة لشهدائنا والشفاء لجرحانا والحرية لمعتقلينا والنصر لثورتنا

عاشت سوريا حرة أبية / 14 — 11 - 2014

البيان الختامي لأعمال مؤتمر دروز من حول العالم لتأسيس سنديان

مع استمرار تمدد الأخطار التي تعصف بالمنطقة عموما وبسوريا خصوصا وفي ظل توسع مفاعليها وسط عجز دولي عن وقفها أوإيجاد حلول لها ؛ وتلبية لدعوة حضور مؤتمر إطلاق مؤسسة سنديان التنموية ، بهدفالمساهمة في التخفيف من الأثار الضاغطةوالمؤلمة للأحداث على أهل سوريا ؛ وبمعزل عن التصنيفات وبعيدا عن أي أرضية سياسية ؛ عقد في مدينة اسطنبول بين التاسع والعشرين والثلاثين من شهر تشرين الثاني مؤتمر حضره عدد من أبناء محافظة السويداء وبعض المحافظات السورية الاخرى إضافة إلى عدد من أبناء الطائفة الدرزية حول العالم .

أكد المؤتمر الذي يعتبر أول خطوة أهلية نموذجية مستقلة في سبيل مأسسة العمل التنموي الأهلي منذ ما يقارب السبعين عاما على أن مهام مؤسسة سنديان ترتكز على الأمور التالية:

1- العمل على دعم احتياجات أهلنا في جميع مناطق العمل وبشكل عاجل.

2- الجاهزية والاستجابة للحاجات الملحة والطارئة كأولوية في عملها بهدف التخفيف من معاناة أهلنا .

3- تحديد أهداف سنديان وعملها بالمسائل والقضايا الأهلية الأنية والمتوسطةوالمستقبلية.

4- التأكيد على ضرورة الاسراع بتنفيذ برنامج سنديان الذي تقدمت به اللجنة المنظمة ليشمل جميع مناطق سوريا في أقرب وقت.

وقد تم تشكيل لجنة متابعة لانجاز جميع الخطوات التنفيذية اللازمة لاطلاق سنديان كمؤسسة تنموية .

أعضاء المؤتمر التأسيسي
لمؤسسة سنديان

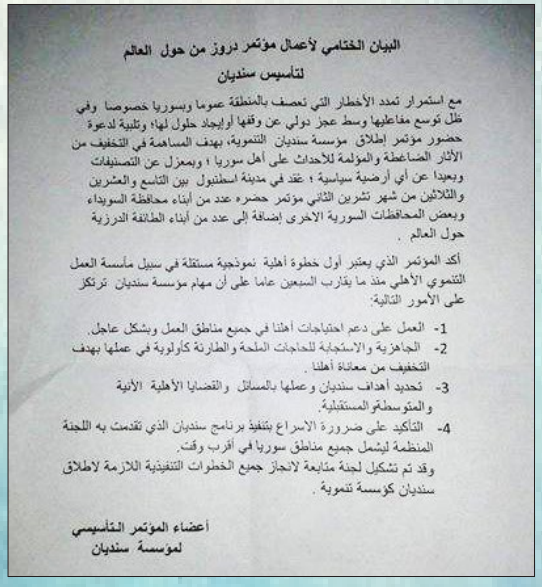
البيان الختامي لأعمال مؤتمر دروز من حول العالم
لتأسيس سنديان

مع استمرار تمدد الأخطار التي تعصف بالمنطقة عموما وبسوريا خصوصا وفي ظل توسع مفاعليها وسط عجز دولي عن وقفها أوإيجاد حلول لها ؛ وتلبية لدعوة حضور مؤتمر إطلاق مؤسسة سنديان التنموية ، بهدفالمساهمة في التخفيف من الأثار الضاغطةوالمؤلمة للأحداث على أهل سوريا ؛ وبمعزل عن التصنيفات وبعيدا عن أي أرضية سياسية ؛ عقد في مدينة اسطنبول بين التاسع والعشرين والثلاثين من شهر تشرين الثاني مؤتمر حضره عدد من أبناء محافظة السويداء وبعض المحافظات السورية الاخرى إضافة إلى عدد من أبناء الطائفة الدرزية حول العالم .

أكد المؤتمر الذي يعتبر أول خطوة أهلية نموذجية مستقلة في سبيل مأسسة العمل التنموي الأهلي منذ ما يقارب السبعين عاما على أن مهام مؤسسة سنديان ترتكز على الأمور التالية:

1- العمل على دعم احتياجات أهلنا في جميع مناطق العمل وبشكل عاجل.
2- الجاهزية والاستجابة للحاجات الملحة والطارئة كأولوية في عملها بهدف التخفيف من معاناة أهلنا .
3- تحديد أهداف سنديان وعملها بالمسائل والقضايا الأهلية الأنية والمتوسطةوالمستقبلية.
4- التأكيد على ضرورة الاسراع بتنفيذ برنامج سنديان الذي تقدمت به اللجنة المنظمة ليشمل جميع مناطق سوريا في أقرب وقت.
وقد تم تشكيل لجنة متابعة لانجاز جميع الخطوات التنفيذية اللازمة لاطلاق سنديان كمؤسسة تنموية .

أعضاء المؤتمر التأسيسي
لمؤسسة سنديان

HAWA SMART

إذاعة هوا سمارت

راديو الكل

العاصمة أون لاين

سوريالي

دمشق.حمص.حماه 103.2

حلب.ادلب.اللاذقية.دير الزور 99.6

من الساعة

6 الصبح - 12 مساءً

تحقيق

دروز في مدريـد.. حلقة في لقاء قرطبة التشاوري

يوسف شيخو

ضمن سلسلة المؤتمرات واللقاءات التي تعقدها المعارضة السورية في الخارج ، منذ نحو أربع سنوات ، عقد في شهر أيار من العام 2013 ، مؤتمر «اللقاء التشاوري الوطني السوري» في العاصمة الاسبانية مدريد ، وتبع اللقاء التشاوري ، عقد مؤتمر بمدينة قرطبة الاسبانية في كانون الثاني الفائت ، حضره ممثلون عن «الحراك الثوري وقوى سياسية ومنظمات المجتمع المدني». وأصدر ، حينها ، وثيقة عرفت باسم «إعلان قرطبة» ، أكدت على سعي المجموعة لعقد «مؤتمر وطني سوري جامع» ، ينشأ عن «تحالف وطني للقوى السياسية والحراك الثوري» في البلاد.

وهكذا بدأت مجموعة «إعلان قرطبة» بعقد سلسلة من المؤتمرات ، استهلتها بعقد مؤتمر لأكراد سوريا في حزيران الماضي ، كما نظمت في تموز الماضي ، مؤتمراً خاصاً بالطائفة الأيزيدية ، تبعه مؤتمر خاص بتركمان سوريا ، وأخيراً مؤتمراً لدروز سوريا في تشرين الثاني الفائت. والواقع طالت عقد المؤتمرات الخاصة بمكونات الشعب السوري ، انتقادات عدة ، من بينها اعتبار تلك المؤتمرات «مقدمة لصيغة طائفية» ، فيما اعتبر البعض أن المدعوين لهذه المؤتمرات «لا يمثلون طوائفهم وقومياتهم عبر الطريقة التي تمت الدعوات من خلالها للمؤتمر». كما لفت منتقدون آخرون لعقد مثل هذه المؤتمرات إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين فيها استغلوا فرصة وصولهم إلى أوروبا وتقدموا بطلبات لجوء إلى دول أوروبية.

إعلان مدريد

خلال يومي 20-21 أيار في العام 2013 ، عقد ما يعرف بـ «اللقاء التشاوري الوطني السوري» في العاصمة الاسبانية مدريد ، واستجاب للدعوة نحو ثمانين شخصاً ، بينهم ضباط منشقون عن جيش النظام السوري وممثلون عن أحزاب وجماعات سياسية ، وكذلك شخصيات مستقلة. وبحسب المعلومات الواردة من المؤتمر ، اختار المنظمون والمشاركون الشكل الاخراجي لنشاطهم ، توزع المشاركون الى أربع ورشات ، ناقشت كل منها موضوع المعارضة والعملية

السياسية ، ووضعت في محصلة النقاش تصورها عن العملية ، وقام المشاركون بعرض التصورات الأربعة ، ومن ثم كلفوا مجموعة مختلطة من الورشات الاربع بمهمة صياغة الخلاصات العامة ، ونقاشها في جلسة عامة ، ومن ثم صيغت تحت عنوان «إعلان مدريد 2013».

ويركز إعلان مدريد ، على خريطة طريق تعتمد على مرتكزات أساسية ، لعل أبرزها: «انتصار الثورة على أساس بناء قرار سوري مستقل ، وإسقاط النظام بكلّ رموزه ، وإقامة نظام ديمقراطي بديل». كما أكد الإعلان على أن «الدور الاقليمي والدولي في التعامل مع الثورة ، مطالب بتأكيد التزاماته وضمانته الكاملة من أجل قيامه بلعب دور في رعاية أية عملية سياسية تتعلق بسوريا ، وضمان نتائجها.» كما يسبق «تشكيل الحكومة الانتقالية ، تأسيس مجلس حكماء ، تتمثل فيه مكونات الشعب السوري برعاية الأمم المتحدة ، ويتمتع بالصلاحيات الكاملة في تسمية الحكومة الانتقالية من أصحاب الكفاءات ، والإشراف والمراقبة على أعمال الحكومة ، والتمهيد لإعلان دستوري لإطلاق جمعية تأسيسية خلال عام من تأسيس مجلس الحكماء».

وتتولى الحكومة الانتقالية «شؤون الحكم بسلطة كاملة ، وتقوم بإدارة البلاد إلى أن يتم تحديد أسس النظام السياسي الجديد ، والقائم على الديمقراطية والتعددية والعدالة والمساواة وسيادة القانون».

ولفت إعلان مدريد إلى مسألة «خضوع الأجهزة العسكرية والأمنية لسلطة الحكومة الانتقالية ، وهي تلتزم بإعادة هيكلة هذه الأجهزة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة». كما تمارس الحكومة «مسؤوليتها الكاملة في الحفاظ على مؤسسات الدولة والعمل على إعادة هيكلتها وإصلاحها ، بهدف توفير المصلحة العامة ، وتحقيق الديمقراطية واستقلال القضاء» ،

وخلص إعلان مدريد إلى أن تنبثق عن المؤتمر ، لجنة متابعة هدفها «رفع مستوى التنسيق بين قوى الثورة والمعارضة» ، تدعو إلى عقد مؤتمر مصغر لها ، لوضع استراتيجية وآليات موحدة لإدارة الاستحقاقات المقبلة .

لجنة المتابعة لمؤتمر مدريد

عقدت لجنة المتابعة للقاء التشاوري في مدريد ، اجتماعا في مدينة اسطنبول التركية بتاريخ 24 و25 أيلول 2013 ، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على عقد مؤتمر يستند إلى مبادئ أساسية مقترحة ، من أجل مؤتمر للوفاق الوطني ، ولعل أبرزها: «تبنّي ما تم التوافق عليه في (وثيقة العهد الوطني) ، و (رؤية المرحلة الانتقالية) ، الموقعتين بين أطراف المعارضة السورية في القاهرة في الثالث من تموز 2012 ، أساساً لتطويرها وبناء الوفاق الوطني عليها ، ومرجعاً رئيساً فيما يخصّ القضية الكرديّة» ، والتأكيد على «تطلعات الشعب السوري المشروعة ، إلى دولة المساواة والمواطنة والحريات ، ونظام حكم يؤسس لاحترام حقوق الإنسان ، ويكفل التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات ، أساساً لكل عملية سياسية ، وهدفاً لها لا يمكن التنازل عنه».

كما تضمنت المبادئ ، «الدعوة إلى عملية سياسية في سوريا» ، واعتبار التفاوض «وسيلة سياسية مشروعة

تحقيق

من أجل رحيل السلطة الحاكمة ، والانتقال الأكيد من نظام الاستبداد الراهن ، إلى الديمقراطية». وضرورة «مشاركة جميع القوى السياسيّة والمدنيّة ، وكذلك ممثّلي الفعاليّات الأهليّة ، على المستويين الكليّ والمحليّ ، مهما كان موقفها الحالي» ، والتأكيد على «وحدة الدولة والشعب والجيش على نطاق سوريا بأكملها». ووضع آليّات واضحة للمحاسبة والمصالحة الوطنية ، «تنطلق من محاسبة جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة ، على أسس الشرعات الدوليّة» ، والتأكيد على أن «إعادة الإعمار ، هو مشروع وطنيّ بامتياز ، يجب التفاوض والتوافق عليه».

مؤتمر قرطبة

عقد في مدينة قرطبة الاسبانية في يومي 9 - 10 كانون الثاني من العام الجاري ، لقاء تشاوريّ «لقوى الحراك الثوريّ ، وقوى سياسيّة وشخصيّات وطنيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ» ، وقد خرج المجتمعون بالتوافق على نقاط عدة ، أبرزها «التأكيد على وحدة سوريا أرضاً وشعباً ، وتوفير مقوّمات استقلاليّة القرار الوطنيّ السوريّ وتحصينه ، بهدف وقف التدخّل في الشؤون الداخليّة السوريّة ، من كافّة القوى الإقليميّة والدوليّة» ، و«تشكيل لجان تواصل مهمّتها القيام بجولات تنسيقيّة في الداخل السوريّ ، للتشاور مع كافّة القوى الوطنيّة ، السياسيّة والعسكريّة والمدنيّة ، ومع الشركاء من أجسام المعارضة السوريّة... ، والدعوة إلى عقد مؤتمر وطنيّ شامل للإنقاذ ، قوامه ممثّلي الثورة السوريّة بجميع مكوّناتها لمتابعة المتغيّرات المتسارعة في المشهد السوريّ ، واتّخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، وتقديم حلّ سياسيّ بأجندة وطنيّة».

وعقد المؤتمر برعاية وتمويل وزارة الخارجية والتعاون في المملكة الاسبانية والاتحاد الأوروبي. وجرى التوافق فيه على «محاولة تأمين أوسع تحالف للقوى الممثّلة للثورة السوريّة ، ومواجهة الاستحقاقات السياسيّة برؤية موحّدة» ، و«البناء على المشتركات في الوثائق التي اتفقت عليها المعارضة السوريّة ، في المشهد السياسيّ» ، ومن بينها أن «الحلّ السياسيّ الذي يحقّق أهداف شعبنا وثورته ، هو مطلب أساسيّ ورئيس لكنّه ليس الحلّ الوحي ، وإنّ أيّ حلّ سياسيّ يجب أن يُفضي إلى إسقاط النظام بكامل رموزه» ، و«العمل على إخراج كافّة الميليشيات الطائفيّة التابعة لإيران ، وحزب الله ، والعراق ، وكافّة القوى الغريبة الخارجة عن إرادة الثورة السوريّة ، والتي تفرض نفسها على الساحة الداخليّة ، وأنّ أيّ حلّ سياسيّ «يجب ألاّ يكون تسوية تشجع على مبدأ الإفلات من العقاب والمحاسبة ، وبالتالي تأكيد مبدأ محاسبة المجرمين على جرائمهم».

وحول المشهد المستقبليّ ، جرى التوافق على أن «سوريا دولة الحقّ والقانون والمواطنة والتعدديّة ، تُقِرّ- وفق عقد اجتماعيّ جديد- الحقوق القوميّة والدينيّة والاثنيّة لمكوّنات الشعب السوريّ ، وتحترم كافّة الديانات والمعتقدات ، وفق العهود والمواثيق الدوليّة في ما يحفظ وحدة سوريا أرضاً وشعباً» ، و«اعتبار كافّة القوانين والقرارات والإجراءات ، وخاصّة التي تمّت بعد اندلاع الثورة من قِبَل النظام وأعوانه ، محل إعادة نظر من قبل الممثلين الشرعيين للشعب السوري» ، بالاضافة إلى «إعادة هيكلة وبناء المؤسستين العسكريّة والأمنيّة ، لإعادتهما إلى دورهما الطبيعيّ في حماية الوطن والمواطنين» ، و«تأكيد مبدأ العدالة الانتقاليّة ، والمحاسبة ، واحترام شِرعة حقوق الإنسان ، وضمان حقوق جميع المتضرّرين من إجرام النظام القمعيّ». كما أشار اللقاء إلى انه سيكون للمرأة «دور مستقبليّ في صياغة المواقف السياسيّة المؤثّرة في المجتمع السوريّ».

اللقاء الكردي في مدريد

عقد اللقاء التشاوري الكردي في مدينة مدريد ، بتاريخ 28 – 29 - 30 /حزيران/ 2014. وتضمنت الوثيقة «التأكيد على الحل السياسي للأزمة السورية ، الذي يلبي طموحات الشعب السوري في إسقاط النظام الديكتاتوري وتحقيق البديل الديمقراطي التعددي ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب بكل أشكاله». كما أوضحت أن «الجمهورية السورية الإتحادية دولة متعددة القوميات والأديان والثقافات» ، وأن «سوريا دولة اتحادية ذات نظام برلماني رئاسي (مختلط) ، ديمقراطي تعددي يقر بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، ومبدأ فصل السلطات ، وتعتمد علماً ونشيداً وطنيين يعبران عن التنوع الثقافي والديني والقومي». ولفتت الوثيقة إلى «إلغاء كافة المشاريع والسياسات العنصرية والشوفينية ، التي طبقت بحق الشعب الكردي ، وإزالة آثارها السلبية ، وإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه ، قبل تطبيق تلك السياسات ، وإعادة الحقوق الى أصحابها».

ودعت إلى «الإقرار الدستوري بالمساواة بين الرجل والمرأة» ، و«إقرار دستور توافقي يكرس مبادئ وأحكام القانون والمواثيق الدولية ، التي تضمن حقوق جميع مكونات الشعب السوري ، ويضمن للشعب الكردي حقوقه القومية في اقليمه وفق نموذج الدولة الاتحادية التي تحدد صيغة العلاقة بين المركز والاقليم. واعتماد اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في البلاد». والعمل «من اجل مشروع وطني للعدالة الانتقالية في البلاد ، ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية بحق الشعب السوري». كما أشارت إلى أن «دستور الدولة الإتحادية يضمن المشاركة الفعلية للكرد ، وتمثيلهم في مؤسسات الدولة الاتحادية ، ويضمن لكافة مكونات الشعب السوري المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، وفي كل الأمور المصيرية والسيادية» ، والتأكيد على «وحدة الأراضي السورية الجغرافية ، والوقوف بوجه أية مشاريع لتقسيم سوريا».

تحقيق

التشاوري الإيزيدي السوري في مدريد

عقد اللقاء التشاوري الإيزيدي السوري في مدريد، خلال الفترة (25 — 26 — 27 تموز)، وذلك بحضور الأمير تحسين بك، أمير الإيزيدية في العالم، وشخصيات حقوقية وإعلامية وضيوف من ايزيدية إقليم كردستان العراق، ومجلس إيزيديي سوريا. تم الوصول إلى الوثيقة النهائية قبل عرضها على اللجنة التحضيرية لمجموعة عمل قرطبة. ونصت الوثيقة، التي لاقت ترحيب الأمير تحسين بك، على «حق المكون الإيزيدي في ممارسة شعائره الدينية بكل حرية، شأنه شأن أي مكون آخر في المجتمع السوري».

كما نصت الوثيقة على «تشريع قانون الأحوال الشخصية الخاص بالإيزيديين، الذي يمكنهم من تدوين الأحكام والقواعد الفقهية الخاصة بهم، تحت إشراف وزارة العدل»، بالإضافة إلى «اعتبار الأعياد الإيزيدية أعياداً وعطلاً رسمية للإيزيديين، وتحدد هذه الأعياد والمناسبات وفق قانون خاص». ونص أحد البنود على «اعتبار الأماكن والمقامات الدينية الإيزيدية المقدسة، من ضمن الممتلكات الثقافية، التي يجب حمايتها ورعايتها من قبل وزارة الثقافة»، بالإضافة الى بنود أخرى تتعلق «برفع الظلم الذي تعرض له الايزيديين من قبل الحكومات المتعاقبة، وتعويضهم تعويضاً عادلاً».

اللقاء التركماني في غازي عنتاب

عقد اللقاء التشاوري التركماني في مدينة غازي عينتاب التركية يومي 6-7 أيلول 2014؛ برعاية اللجنة المنظمة لمجموعة عمل قرطبة، وبحضور أكثر من مئة شخصية، ممثلة للأحزاب والقوى التركمانية، إضافة إلى شخصيات مستقلة. وخرج اللقاء بورقة سياسية قدمت «رؤية المكون التركماني لمستقبل سوريا»، أكدت على «حتمية انتصار الثورة، والحفاظ على وحدة سوريا التاريخ، وإعادة بناءها على أسس سليمة». إضافة إلى التأكيد على «استمرار نضال الشعب السوري، بمختلف مكوناته»، حتى تحقيق أهدافه في إسقاط النظام المجرم، وبناء سوريا المستقبل (العدل — الكرامة — الحرية — المساواة) للجميع». وأشارت الورقة إلى ضرورة «مواجهة كافة أعمال النظام القمعية الارهابية والتنظيمات المتطرفة، (حزب الله اللبناني — التنظيمات الشيعية

العراقية والايرانية — مرتزقة النظام — ما يسمى جيش الدفاع الوطني)...، والمجموعات المتطرفة التي تدعي محاربة النظام، وهي في حقيقتها من مفرزات إرهاب النظام وأعوانه».

وطالب المجتمعون بالاعتراف الدستوري بتركمان سوريا «كمكون أساسي وأصيل من مكونات الشعب السوري»، وكذلك «التعاون الجاد مع جميع أبناء الوطن المخلصين، ومن كافة مكوناته»، للعمل على إسقاط النظام، وتقديم كافة رموزه، الذين «تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري، أوشاركوا بتدمير الوطن وبناه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أوساهموا في تمزيق وحدته الوطنية، للمحاكمة، مع التأكيد على العدالة الانتقالية والمحاسبة، على ألا يكون للمجرم بشار الأسد وأعوانه أي دور في سوريا المستقبل». كما أكدت الورقة «العمل على بلورة مشروع وطني شامل، من خلال مؤتمر عام تشارك فيه كل مكونات الشعب السوري دون إقصاء لأحد، تحت أي ذريعة». كما نصت الورقة على «الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية والثقافية للتركمان، واعتماد اللغة التركية كلغة رسمية».

لقاء «أبناء جبل العرب» في مدريد

عقد اللقاء التشاوري الوطني لأبناء جبل العرب «الدروز» في مدريد 13 — 15 تشرين الثاني 2014. وأكدت الوثيقة النهائية للقاء على، «التمسك بأهداف الثورة ومتابعة العمل على إسقاط النظام بكافة رموزه، والتأكيد على الحل السياسي، الذي يفضي إلى إقامة هيئة حكم انتقالية، تدير شؤون الدولة، بهدف تحقيق العدالة الانتقالية والوصول إلى دولة المواطنة». كما أكدت الوثيقة على «وحدة سورية أرضاً وشعباً، بما في ذلك كل الأراضي السورية المحتلة، والعمل على إعادتها إلى الوطن الأم»، و«نبذ التطرف بكل أشكاله ومحاربة الإرهاب، والعمل على طرد كل المقاتلين غير السوريين من سوريا».

كما تطرقت الوثيقة إلى أن «الملفات السيادية، وبينها شكل الحكم السياسي والحدود وعلم الدولة واسمها ..، هي مواضيع يقررها الشعب السوري باستفتاء، بعد إقرار دستور جديد». وطالبت «أصدقاء سوريا والمجتمع الدولي، بتقديم كافة أشكال الدعم للمعارضة الوطنية، وتجفيف منابع الإرهاب»، بالاضافة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسستين العسكرية والأمنية، لتقوم بدورها «في حماية وخدمة الوطن والمواطن»، وكذلك العمل مع «كافة القوى الوطنية ومختلف مكونات النسيج السوري، لبناء دولة المواطنة، بعيداً عن المحاصصة السياسية على أي أساس طائفي أو ديني أو عرقي، واحترام «حقوق مختلف مكونات المجتمع السوري، القومية والدينية والمذهبية، وحريتها في ممارسة شعائرها وطقوسها».

وسبق أن أكد رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر قرطبة، «محمد برمو»، أنه «لابد من البناء على ما تم التوافق عليه ضمن القوى الوطنية، والتأكيد على وحدة سوريا أرضاً وشعباً ورفض التقسيم». كما لفت «برومو»، وهو رئيس الحزب الوطني السوري، إلى أن الدعوة لمؤتمر وطني جامع، هدفه اجتماع «كافة القوى السياسية والمدنية والعسكرية، لإقرار أهداف الثورة السورية وكيفية الحفاظ عليها في أي حل سياسي قادم، وإنشاء صندوق موحد لدعم الشعب السوري وثورته، في كافة المجالات». لكن، بالعودة إلى تداعيات مؤتمر مدريد، يقول الكثير من المشاركين فيه، انهم فوجئوا بخروج معاذ الخطيب، الرئيس السابق للائتلاف الوطني السوري، بمبادرته الشخصية، بعد يومين من انتهاء أعمال المؤتمر، ضمّن فيها «مبادئ التلاقي» التي أقرها المؤتمر، وهو تصرف لاقى انتقادات، كون الخطيب «تصرّف بشكل فردي وأصدر المبادرة دون الرجوع لزملائه في المؤتمر».

دمشق: دراجات هوائية لتسهيل حركة المواطنين
TAXI
وارف

رأي

مؤتمرات التمثيل المعارض للأقليات في غياب التعبير السياسي الوطني

سحر حويجة

بحضور شخصيات سورية معارضة تنتمي إلى الطائفة الدرزية ، وباسم أهالي جبل العرب ، تم عقد واحداً من اجتماعات عمل قرطبة ، صدر بياناً عن نتائج الاجتماع: أكد فيه المؤتمرون باسم أهالي جبل العرب ، على أنهم أوفياء لأهداف الثورة التي قام بها الشعب السوري ، حتى نيل حريته و تحقيق أهدافه ضد نظام الاستبداد والديكتاتورية. من الجدير ذكره هنا أن هذا المؤتمر لا يختلف في شكله و نتائجه عن مؤتمرات قامت بها نخبة من العلويين في فترة سابقة وأصدروا بياناً باسم الطائفة العلوية. وكذلك مؤتمرات عقدت تمثل أقليات أثنية سريان أشور وغيرها .....الخ.

هذه المؤتمرات أثارت حفيظة قسماً كبيراً من الشارع السوري والمعارضة ، عن غايتها وتوقيتها وماذا تخدم الثورة وغيرها من الأسئلة ؟ .

نجد أن المشترك في هذه المؤتمرات هي الأزمة التي تعيشها مجتمعات الأقليات في سوريا ، بعد الجهد الذي بذله النظام في تعبئتها وراءه على أنه حاميها ، من تمدد الطائفيين التكفيريين الذين يهدون هذه الأقليات في وجودها .

فإن كان من إيجابيات هذه المؤتمرات ، إشاراتها إلى أن ألأقليات ليست جسداً موحداً خلف النظام ، في رسالة إلى العالم الخارجي الراعي لهذه المؤتمرات الاتحاد الأوروبي ، الذي يرغب بوجود معارضة واضحة لهذه الأقليات ، في سعيه لإيجاد تسوية مرتقبة في سوريا ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى إن هناك نخب معارضة حية ، في صفوف الأقليات ، موجودة اليوم ولها تاريخ طويل مشرف ضد الديكتاتورية ، في وجه من يحاول وضع هذه الأقليات في سلة واحدة ويبرر أعمال القتل لأفرادها.

هذه الحقيقة ترتبط بتاريخية العلاقة بين السلطة والأقليات ، حيث دفعت نخب الأقليات ثمناً غالياً في مواجهة الديكتاتورية ولن تدعي طائفة الأكثرية أنهم كانوا أكثر معارضة للدكتاتورية من الأقليات, و لم يكن الاختلاف إلا في الانتماء ، حيث نجد أن نخب الأقليات المعارضة في سوريا ضد الدكتاتورية اتجهت للعمل في صفوف منظمات حقوقية و صفوف الأحزاب اليسارية ، نشير هنا على سبيل المثال: إلى حزب العمل الشيوعي الذي يمكن إطلاق عليه تسمية حزب أقليات رغم انضمام عناصر إلى صفوفه من طائفة الأكثرية ، مع ملاحظة أنه من الأحزاب التي تم تصفيتها في المعتقلات ، وعانى الحزب من أزمة تشتت قواه ، وعدم القدرة على لملمتها قبل الثورة وأثنائها ، رغم بروز شخصيات بارزة وتيارات متعددة كانت في صفوفه ، كما ضم حزب البعث 23 شباط أعداداً كبيرة من نخب الأقليات ، وقد دفع الأعضاء المنتمين إلى هذه القوى عشرات السنين من عمرهم في سجون النظام . وفي المقابل كان الأخوان المسلمون وقوى يسارية أخرى ، ممثلة بالتجمع الوطني الديمقراطي الاتحاد الاشتراكي والمكتب السياسي حزب الشعب حالياً وحزب العمال الثوري ، نخب أغلبها من الطائفة السنية, استقطاب غير مقصود بالنسبة لليسار سوى منبت الرموز المؤسسين.

وهنا نتذكر أنه في الصراع المحتدم بين السلطة والأخوان المسلمون أوائل ثمانينات القرن الماضي قام حزب العمل بتجميد شعار إسقاط النظام الذي رفعه منذ تأسيسه ، واستبدله بشعار دحر الديكتاتورية والحلف الرجعي الأسود. في ظل جذر يسود الشارع السوري خاصة الأقليات التي كانت ترزح تحت حكم الدكتاتورية والخوف من وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة ، و انه على رغم من التباين في ظروف الطائفة العلوية وغيرها من الأقليات الدرزية أو الاسماعلية حيث الطائفة العلوية كانت ممسوكة ، عبر السلك الأمني العسكري والمناصب الحساسة خاصة الرئاسة ، بينما تم تهميش باقي الأقليات. بل الأصح تهميش المجتمع السوري بكامله

بعد الحراك الثوري في سوريا ، أخذ النظام يلعب على الوتر الطائفي ، بتعبئة وتسليح أبناء الأقليات في وجه التمدد الجهادي والتشدد ، هذه القضية ، مع انتقال الحراك الثوري إلى مرحلة العمل المسلح ، وبعد أن تحول العمل المسلح إلى الشكل الوحيد للصراع بين النظام والمعارضة ، وبعد عسكرة المجتمع ، أصبح العمل السياسي السلمي في الداخل لا وزن له ، حتى في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام. هذا الوضع كان له تأثيراً كبيراً على مناطق الأقليات وعلى النخب المعارضة فيها ، التي فشلت في تعبئة الشباب في صفوف العمل العسكري ، اللهم إلا أفراداً انشقوا أوالتحقوا بتنظيمات عسكرية تابعة للجيش الحر ، ولم تستطع قوى الأقليات باستثناء الأكراد من بناء قوة عسكرية تمتلك حضوراً وامتداداً شعبيا ، على العكس من ذلك استطاع النظام تعبئة شباب مناطق الأقليات تحت مسمى لجان الدفاع الوطني ، منها السويداء ومناطق الساحل ، التي من مهامها رصد حركة المعارضة ومنع نشوء ظاهرة مسلحة خارج إطار لجان الدفاع.

كل هذا أربك وقيد نشاط المعارضة في الشارع الأقلوي ، التي من الصعب عليها ، أن تكون إلا معارضة بوسائل سلمية ، ليس لها صدى في الواقع السوري حالياً ، وأصبحت الأقليات ممسوكة بقوة من قبل النظام الذي يعمل على رصد حركة الناشطين في الأقليات وقمعها وكان آخرها اعتقال عدد من الشخصيات الحقوقية والناشطة : جديع نوفل / ولؤي حسين \ وماريا شعبو, وغيرهم,, على الرغم من معارضتهم لكل تطرف وتشدد . لا بد هنا من التأكيد أن الأقليات موقفها ليس ثابت وجامد ، ما هي إلا جزء من فئات واسعة من الشعب السوري الصامتة ، في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. التي بدأت بالتذمر من ظروف لا يمكن الاستمرار فيها ، بعد فشل النظام في إرضاءها ، نتيجة الخسائر الكبيرة التي دفعتها في الأرواح ، ونتيجة الفقر ، وسوء الخدمات وعدم الأمان. وتبقى الحقيقة أن الحراك الثوري الذي بدأ بوحدة الشعارات ، من أجل الحرية وعودة الحقوق ، يعيش اليوم أزمة تكوينات جهادية ومتشددين ، في غياب تيارات وحركات سياسية تخترق الطوائف ، ذات حضور على الصعيد الوطني. تتمتع بدور قيادي. واقع الحراك السياسي هذا يهدد المجتمع السوري ، بالاتجاه نحو المحاصصة الطائفية وغيرها من محاصصات ، في حال فرضت تسويات برعاية دول كبرى ، حيث لا بد قبل ذلك من تهيئة الأجواء ومعرفة القوى الفاعلة ، وهذه المؤتمرات ناتجة عن هذا الواقع وتصب في هذا الاتجاه ، غير أن هذا التوجه لا يخدم قوى الثورة ، بل يصب في خدمة القوى المحافظة التقليدية لأن هذا مشروعها.

رأي

إذا نزف الدم فبأي حبر نكتب.. مقدمة حول سوريا

حبيب صالح

نذر الاقتراب مما يجري في سورية خطيرة ومليئة بالمنزلقات ، لايكاد أحد يقتحمها حتى يشفق على نفسه ، وهو يتيه بين المحظور والعاصف والمتحرك ، مثل كثبان تذروها الرياح.

منذ اندلاع الأحداث في سوريا حتى هذه الساعة ، كثير هم الذين اقتحموا الثورة باسئلة الساعة ، مشفقين يستطردون سائلين «أنتم تريدون إسقاط النظام في سوريا.. بأي خلفيات وأجندات خارجية أو سلفية!».

أسئلة حائرة مثلما هي مشروعة وإشكالية ، تجاه نظام لم يتعودوا على طرح أسئلته ، والبحث في سقوطه ، إذ تعود الناس أن يراكموا الزمن ليصنعوا قانوناً للحياة ، ومن عادتهم أن يطرحوا الراهن ولا يستحضرون الذاكرة. قلت لمحدثي ، نحن نقوم بثورة ، استطعنا أولم نستطع إسقاط النظام ، قمنا بها مرة ضد فرنسا ، دون أجندة خارجية ، ونحن نثور اليوم لتثبيت حقنا في تقرير المصير ، في الحرية والكرامة والخيارات الحرة فيما يحكمنا ، ولتكريس حقوقنا في إعادة هيكلة ومأسسة الحياة في بلادنا ، بما يضمن ، باستمرار ، إنتاج الآليات الديمقراطية التي تكفل بنيوياً وحقوقياً ووطنياً ، إنتاج قدرات وديناميات ذاتية ، تصحح وتعيد تصحيح مكونات التغيير ومنظوماته العصرية ، التي تخرج شعبنا وتجربتنا الديمقراطية من مجاهل السلفية ، وثقافة المجتمعات القبلية والعشائرية الأحادية ، إلى رحابة المؤسسات والبنى الديمقراطية ، وتعدديات الوصول إليها ، وشمولية اتساعها وتمثيلها لكل الطيف السياسي السوري. وبما يؤكد بنيوياً تشريعياً ومنظوماتياً ، أن حكم الفرد وظاهرة الإستبداد ، سوف تسقط بكل بناها وثقافتها ، ولن يعود ممكنا أن يختزل فرد أمة أو مؤسسة ، أو يستطيع تعطيل دورها أو تجييره ، بحيث تكون مؤسسات الرقابة التشريعية ، والقانونيه والصحفية والثقافية والقضائية ، في أعلى مستويات وطنيتها وسيادة قرارها واستقلاله ، حيث تعمل هذه المؤسسات بالتناغم والتكامل والاستقلال ، وتأكيد فصل السلطات ، وولاءها المطلق للروح الجمعية وأنا الجماعة ، بحيث يظل مبدأ تناوب السلطة مصانا غير قابل للإختراق.

استبد بنا الاستبداد ، وجاءنا العسكر يوماً بخطاب العروبة والقومية ، واتهموا مشروع الاستقلال الوطني بأنه إنجاز استعماري ، اعتمد الدولة القُطرية منطلقاً لمخططاته ، ولا خروج منه أو انعتاق إلا بالدولة القومية. وبدأنا رحلة التيه ، عسكر يريد أن يطلق مشروعاً قومياً ، وعسكر يريد تحرير فلسطين ، وعسكر يريد صنع وطن من مداميك الجثث ، فما صنعوا إلا رماداً أذرته الرياح ، فاندثرت المواطنة ، وتمزقت وحدة الإنتماء إلى وطن.. بل الولاء لحاكم أو نظام ، وتمظهر فيها ولاء كاذب ، لمشروع كاذب ، وأحزاب صنعوها من جزمهم وأعقاب بنادقهم. كان الوطن هو الكذبة الكبرى ، وكل ماسمى مشروعاً إنما كان سجناً ، والتحرير وهماً ، والإنسان أداة ، لامدماكاً ولا بداية أو نهاية!

ياسيدي ، نحن جيل الإستقلال ، عمرنا من عمر هذا الوطن ، أمضيناه عبيداً ، وقضيناه رعايا لاشأن لنا في شيء ، سوى السير على هدي الزعيم ، سمه القيصر ، سمه الفرعون ، سمه الأمل والرمز ، سمه سان لوران أو فيرساتشي ، سمه كازانوفا أوراسبوتين ، سافونا رولا أو ميكافللي ، عنترة أو الزير سالم ،

كان الانتماء إلى المشروع القومي لايحتاج منا إلا لصورة حائط ، تنزل صورة أبيك ، أو صورة الخضر وهو يطعن التنين ، وتضع صورة الزعيم ، مع خريطة الوطن العربي ، تخرج من دمشق أسهم باتجاهات البوصله ، فيتوحد الوطن العربي ، من دمشق ، على جدار منزلك الطيني. تحية العلم كنا نؤديها والعلم العربي مشرع فوق رؤوسنا ، وصورة القائد الملهم في مستوى ناظرينا ، فنؤدي التحية للقائد بحضور العلم ، لاغير ، وعندما تطورت مطابع الغرب ، الذي نشتمه كل ليلة ، أصبحت صور القائد تطبع في وسط العلم ، فيتحد القائد بالعلم ، ويختزل الإثنان في واحد. ومن عجائبنا الثلاثية المطرزة في دهاليز الآجهزه «الله..سورية.. بشار..وبس» ، وهكذا فالله وبشار صنوان ، وكذلك سورية وبشار ، هذا كل مابقي من ميثولوجيا علوم الجدل والوطنية وحكم العائله ، هو تكلم عوداً على بدء ، في سورية اليوم كان هذا قداساً لإبيه من قبل ، ومن بعد يتلى ويرتل كترانيم الميلاد ، ونداء الحجيج.

أدب الشعوب على مراحل نشأتها من الفلكلور ، وفنون المحاكاة حتى عصر الرواية والمسرح ، كلها كانت تحاكي مولد فجر القائد ، وكاريزما القائد ، نحن الشعب فشلنا

في أن نشكل ثنائية مع القائد ، فبقينا دون وطن ننتظر مشيئة القائد.

وعندما يتجلى في خطبه ومزاميره ، يتزوجنا جميعا ذكوراً وأناثاً, ونحن نتلوى من نشوة الإنفعال بعباراته وحكمه واستشراقاته المستقبلية ، كنا نؤمن أن علة الأحداث في هذا العالم ، أن تحصل طبقاً لسيناريو القائد ، فلا عجب بعدها أن تتلاقى البحار الأربعة ، ومن بعدها الجهات الأربع ، والمحيطات بعد ذلك.

عندما كانت السماء تحبس أنفاسها فلا تهطل ، كان القائد يدعو«مؤسسات» الاستمطار ، فإن أمطرت ، قلنا أن الله والقائد على وفاق واقتراب.

كان المواطنون «تحت التأسيس» ، يلتهمون أوراق التقويم بحثاً عن مناسبات القائد وأبراجه وطالعه ، فلا يعقدون مشاريع الحب والخصب ، إلا في «دورته» الزمنية.

وعند حزيران الهزيمه ، عندما انهار كل شيء ، وتعرى حتى النخاع كل شيء ، واتسعت عورات الأمة والقائد والماضي والأصالة والجذر التاريخي ، وامتلأت كل قواميسنا بمصطلحات الهزائم ، «النكسه» المهجرين «الوافدين» «اللاجئين» «النازحين» ، يومها أصدر القائد فرماناً انقلابياً وأصبح رئيساً للجمهورية. لم تحاسب الأمة على ماجرى يومها ، وتراكم كل شيء ، حتى لم يعد حولنا سوى الهائمين والظاعنين تحت سماء الوطن لاوطن لهم.

عندما كان أبناؤنا من الملاحقين والمطرودين والمطاردين والمسافرين والمهاجرين ، يؤمون شواطئ الغرب لاجئين ، كانت ترسل إلى صنايق بريدهم أحاجي في حب القائد ، أيقونات يتعانقونها لتنام ، كلمات ترسمها جوازات سفرهم في المهاجر.

كان القائد يقرر الاستفتاء ، فنذهب إلى الاستفتاء حيث تكون لوائح الشطب قد شطبت ، ونجد أن كل الصناديق قد امتلأت ، ولما تبدأ ساعة الأستفتاء بعد.

كل شيء في بلادنا عاش الملك ، مات الملك ، فلماذا الشعوب ولماذا الثورات ، القائد يثور لوحده ، ويمنح ويمسك ويثيب ويعاقب بمشيئته.

الفرعون المسجى في توابيت العالم الاخر لازال بيننا ، مقيم في ذاكرتنا ، موشوم على صدورنا ،إلى أن يتوقف الزمان «الأبدي» ، ونعود إلى جدران بيوتنا ، نعيد معلقاتنا من صور الآباء والأنبياء.

عندها فقط «تعود» الحرية قدراً وتغدو الشرعية غائية وجود وخلاصة استمرار ، فلا يمنحها قائد بمرسوم ، ولا تعلق على الصدور بوسام ، ولا تعطى هبة أو رتبة أو منحة ، بل تعود قيمة أسمى وحقاً وجودياً لايقابله ثمن أو بديل ، كواقعة ميلاد وسمة من سمات الخلق ، أو بطاقة تعريف ، دون بصمات ، ولون بشرة ، وضي عيون ، ودقات قلوب وهي تخفق لتهب الحياة ، وتهزم الموت.

رأي

مؤتمر قرطبة: أسطرة الكيان السوري أقلوياً

محمد الجرف

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، عُقد في العاصمة الإسبانية مدريد مؤتمرٌ تشاوريّ جمع ناشطين وسياسيين دروزاً سوريين لمناقشة موقف السوريين الدروز من الثورة ، والتعرف إلى وجهة نظرهم في سورية الجديدة تحت رعاية «مجموعة إعلان قرطبة».

قبل مؤتمر الدروز جرى عقدُ مؤتمرات عديدة لعدة مكونات سورية ، فقد عُقد في حزيران /يونيو الماضي مؤتمرٌ للأكراد السوريين ، تلاه في تموز/ يوليو مؤتمر للطائفة الأزيدية وأيضاً مؤتمر للتركمان السوريين ، ويتم التحضير في هذه الأونة إلى مؤتمرين ، أحدهما يخص اسماعيليي سوريا ، فيما يتوجه الأخر إلى العلويين.

يعتبر القيمون على «مجموعة إعلان قرطبة» أو (اللقاء التشاوري الوطني السوري) كما يحبون أن يُطلق عليهم ، أن هذه الطريقة هي الطريقة الأمثل للوصول إلى مؤتمر سوري عام يُمثّل كافّة مكونات الشعب السوري ، وأن غاية هذه اللقاءات هي بحث الرؤى المختلفة التي يحملها مختلف السوريون إلى دولتهم القادمة ، وهي بالتالي ليست مؤتمرات بقدر ما يُمكن اعتبارها ورشات عمل ونقاشات مفتوحة لسبر الأغوار والوصول إلى مقترحات يتم في النهاية جمعها واستخلاص أسسٍ يتفق عليها كافة السوريين.

إذاً ، الهدف هو المؤتمر الوطني العام ، ومن هنا مأخذنا الرئيس على هذه الآلية ، إذ لا يمكن أن يقوم مؤتمر وطني عام بدون تمثيل حقيقي للسوريين ، كما أن من العوائق الكبيرة التي تقف في وجه هذا المؤتمر تحويل التنوع الطائفي في سورية ، إلى طائفية سياسية.

ضرورة التمثيل الحقيقيّ

طبعاً ، كلما ذكرنا «مؤتمر وطني سوري عام» فإننا نستذكر الموتمر السوري الأول الذي عقد في حزيران / يونيو 1919. والذي كانت غايته تهيئة البلاد لاستقبال لجنة كينغ- غرين ، وتقديم رؤية سورية واضحة لها. حينها أرسلت المناطق والأقضية ممثليها الذين حضر منهم 69 مندوباً من أصل 85 الجلسة الافتتاحية في دمشق. وقد عادت اللجنة بتقريرها الذي أشار إلى موافقة 75% من السوريين على توصيات المؤتمر العام التي كان أبرزها الاعتراف باستقلال سورية الطبيعية ، وبحكم ذاتي في لبنان تابع لسورية ، وتنصيب فيصلَ ملكاً على سورية ، ورفض الانتداب السياسيّ ، وتفضيل الانتداب الأمريكيّ على الفرنسيّ أو البريطانيّ. وبذلك كان المؤتمر السوري الذي امتد على ثلاث دورات 1919-1920 ممثلاً سياسياً ودستورياً للسوريين في سورية الطبيعية ، ومن رحمه تشكلت الكتل والأحزاب البرلمانية اللاحقة.

إذاً ، العامل الأساسي في إنجاح هكذا مؤتمر يكمن في ضمان وجود تمثيل حقيقي يعبر عن إرادة السوريين ، والمعيار الأساسي هو في التمثيل المناطقي لا الطائفي. هذا أولاً ، وأن يكون الأشخاص القائمين على تمثيل مناطقهم منتخبين.

كان هناك حضور من دروز إدلب إلى المؤتمر (يتركز وجود الدروز في جبل السماق بمنطقة حارم ، أهم القرى والبلدات التي يشكّل فيها الدروز أغلبيّة: قلب لوزة وبشندلنتي وكفر كيلا وعبريتا ومعارة الأخوان وجدعين وبشندلايا وكفر مارس وبيرة كفتين وتلتيتا والدوير وعرشين وكفربني وغيرها) ، كما كان يُفترض أن تتم دعوة مسيحيي وبدو جبل العرب إلى تمثيل جبل العرب في مؤتمر يُمثل السوريين ككل.

هذا على صعيد الشكل. أما على صعيد الألية ، فحقيقة ، لا أحد يستطيع الإدعاء بأنه يمتلك هكذا آلية في هكذا ظرف. كيف سيقوم المرشحون بتقديم أسمائهم وبرامجهم لجمهورهم ، وكيف سيقوم الناخبون بانتخاب ممثليهم. هذا ما كان يجب إضاعة الجهد عليه ، التفكير في آلية تضمن تمثيلاً شبه واقعي للناس في الإقليم أو القضاء.

في خطورة تحويل التنوع الطائفي إلى طائفية سياسية

لا أحد يستطيع نكران وجود الطوائف في سورية ، ولكن الأمر لا يتطلب حلّ المسائل الطائفية بطريقة طائفية ، فالطائفية السياسية هنا تعني توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية دنيوية ، وقد لا يكون هذا التوظيف يصب بالضرورة في مصلحة الطائفة. فالطائفية السياسية هي نمط من التحيزات السياسية ، ولكن بغطاء مذهبي أو ديني ، يلجأ إليها بعض الزعماء السياسيين ، الذين قد لا يكونون في أغلبهم متدينين بقدر ما يكونون أشخاصاً تغلب عليهم المصالح الشخصية ، في اللعب على إثارة مشاعر الناس الطائفية من أجل تحقيقها.

ومعظم الأحيان تكون الطائفية السياسية مكرسة من ساسة ليس لديهم التزام ديني أو مذهبي بل هو موقف انتهازي للحصول على «عصبية» كما يسميها ابن خلدون ، أو شعبية كما يطلق عليها في عصرنا هذا ، ليكون الانتهازي السياسي قادرا على الوصول إلى السلطة.[1]

كانت معاهدة ياسي سنة 1792 هي الثغرة التي فُتحت في قلب الدولة العثمانية ، إذ بموجب هذه المعاهدة اعترف العثمانيون لكاترين الثانية بحق الروس في حماية الأقلية الأرثوذوكسية العثمانية ، وعملياً: مرض الرّجل ، ومات. ولولا الخلافات التي وقعت بيْن الدول

.....

1 عبد الحسين صالح الطائي: مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية - على الرابط
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-08-02-20-49-26

الأوروبية حول اقتسام تركة الدولة العليّة ، لأُعلنت نهاية السلطنة من يومها.
إثر انهيار الدولة العثمانية ، اتخذت فرنسا وبريطانية ذريعة لما اعتبرته حقاً لها في احتلال سورية ، أي حقها في الدفاع عن الأقليات المذهبية فتم تقسيم البلاد وفق خطوط طائفية إلى خمس دويلات: دولتان للسنة في دمشق وحلب ، ودولة للمسيحيين في لبنان الكبير ، ومنطقتا حكم ذاتي للدروز والعلويين. هنا ، لا بدّ من ذكر أنّ تحويل الجماعات والأقلّيّات الطائفيّة إلى كيانات سياسيّة ، كان له الأثر المباشر في نكوص المجال العامّ الذي بدأ بالتطوّر مع التنظيمات العثمانيّة ، وما زلنا نعاني منه إلى اليوم ، فهذه الكيانات السياسيّة ، لم تكتفِ بإقرار صيغٍ للهويّة والتضامن ذات طبيعة ما دون قوميّة (Sub-National) لتكون المستودع الطائفيّ للحقوق والواجبات ، بل أنّها أسّست ، بالإضافة إلى ذلك ، شبكات المحسوبيّات التي أسهمت في نموّ وتطوّر الوجهاء ، الذين تبنّوا لعب أدوار وساطة ملتبسة بين الدولة والمجتمع ، ولم تتمتّع الجماعات لا بالاستقلال الكامل ، ولا بالتمثيل الكامل لأفرادها ، والأهمّ من ذلك ، أنّ الأفراد ظلّوا في جميع الأحوال في وضع التابع.
يُخال أحياناً أن البلدان تُبنى على الأساطير ، لمَ لا ، فترى نخبةً ما تنبري لتوظيف حكايةً ما قد لا يكون لها أساسٌ في الواقع توظيفاً يسعى لخلق مزاج عام يمتلك قوةً قد لا نستطيع منها فكاكاً. من هذه الروايات- الأساطير نستطيع أن نُميز اثنتين: الأقلية والأكثرية ، والطائفية المتأصلة في السوريين. وللبرهان على صحة هذه الأساطير يتم التأكيد على أنّ سورية هي بلد الطوائف والإثنيات ، وأنّ الهدوء الذي شهدته البلاد سابقاً لم يكن ليستمر لولا قوة القمع.

فتكريس فكرة الأقلية والأكثرية هو تكريس لنظرة استشراقية- استعمارية انقدنا إليها ، ومن خصائص الطائفية أنّ المرء يبدأ في استخدامها ، لكنه لا يلبث أن

ينزلق إلى خدمتها ، رغم أحْسَن نياته الوطنية[2].
لم تعرف البلاد حوادث طائفية سابقاً ، والحادثة الطائفية الوحيدة التي عرفتها سورية كانت العام 1860 ، حيث وقعت اعتداءات على الأحياء المسيحية في دمشق وحلب ، تحت تأثير عاملين ، اقتصادي نتيجة استقدام آلات حديثة لصناعة الحرير ،الأمر الذي عنى طرد كثير من العمال (المسلمين) من المعامل التي يملكها (مسيحيون) ، والعامل الآخر كان نتيجة تأثير أحداث مُشابهة وقعت في لبنان ، واستعرت بسبب تدخل القوى الغربية التي رأت كلّ منها أنّ لها الحق في حماية أقلية ما تتبع لها ، ولكن تلك الأحداث انتهت سريعاً بفضل حكمة الأمير عبد القادر الجزائري اللاجئ حديثاً من الجزائر إلى دمشق.
لم تتكرر تلك الحوادث ، على عكس ما جرى في لبنان الذي عانى من تكرار شبه دوري لحروب طائفية كان آخرها حرب 1976-1991 التي انتهت باتفاق الطائف الشهير. وما جرى في ستينات وثمانينات القرن الماضي ، في مدينة حماة خصوصاً ، لا يندرج تحت بند الصراع الطائفي بقدر ما هو مبالغة في استخدام العنف من قبل النظام ، ضد حركة أرادت مقاومته بالسلاح بعيداً عن السياسة.
لا يمكننا والحال هذه الوثوق في مؤتمر يُحاول أسطرة طائفية غير موجودة ، على الأقل عند النخبة التي من المفترض أنها ستمثل الشعب السوري في مؤتمر إنقاذ.

ماذا يقول القيمون على المؤتمر

يقول جمال قارصلي ، النائب الألماني عن حزب الخضر ، وأحد المتحمسين للمؤتمر ، إنّ مجموعة عمل قرطبة تعمل تحت السقف الوطني ، على جمع كل القوى الديمقراطية السورية من أجل أن توحدها في تحالف سياسي معارض "للنظام" ، وهي تضع كل إمكانياتها لدعم الثورة السورية من إجل إزالة الطاغية وأعوانه والوصول إلى مجتمع ديمقراطي تعددي.
ويضيف في تصريح لـ «كلنا شركاء» بتاريخ 11 تشرين الثاني / نوفمبر: «بناء على تجربتي السياسية في ألمانيا فإنني أجد ما تقوم به مجموعة عمل قرطبة هو الطريق الصحيح لبناء وطن ديمقراطي تسوده العدالة والمساواة ويطمئن له كل سوري ويجد نفسه متساوياً مع أخيه السوري الآخر. طريقة العمل هذه لها إيجابية إضافية أخرى ، وهي تطمين المجتمع الدولي بأن الشعب السوري واحد ، وأن المخاوف التي زرعها «النظام» في عقول الكثير من السياسيين في العالم ، بأن الأكثرية السورية ستقضي على الأقلية إذا ما إنتصرت الثورة السورية ، لا أساس لها ولا تمت للواقع بصلة. ومثل هكذا لقاءات توضح الرؤية وتزيل الكثير من المخاوف التي زرعها «النظام» في عقولنا. وفي كل لقاء أحضره تنتابني سعادة عارمة عندما أرى كيف يدافع الكردي عن التركماني والمسلم عن المسيحي والآشوري عن العربي ، وكل سوري يدافع عن أخيه السوري ، مهما كانت قوميته ودينه وطائفته ... هذه هي مجموعة عمل قرطبة.

بين أخذ ورد تجري المشاورات الآن لعقد مؤتمر للإسماعيليين المعارضين ، ويتم التحضير كذلك لمؤتمر علوي مناهض للنظام السوري. ستصدر وثائق وخطط عمل ، لكن الرؤى الحقيقية ، وبحسب المؤتمرات التي عُقدت حتى الآن تحت راية قرطبة ، لن تصدر.

.....

2 ياسين الحاج صالح: صناعة الطوائف بوصفها استراتيجية سيطرة سياسية- الآداب- فبراير 2007

تقرير

إطلاق مؤسسة تنموية.. مؤتمر سنديان في اسطنبول

فريق تحرير ضوضاء

في التاسع والعشرين والثلاثين من تشرين الثاني ، وبحضور عدد من السوريين الدروز جاؤوا من بقاع كثيرة انعقد المؤتمر التأسيسي لمؤسسة «سنديان» التنموية في العاصمة التركية (اسطنبول)، وشارك في المؤتمر مجموعة من المدعوين من كافة أنحاء سوريا ، حسب مراسل ضوضاء في اسطنبول. الذي قال «إن حوالي 80 شخصية من دروز سوريا والجولان المحتل والأردن ولبنان ، ومغتربين قدموا من فنزويلا وبريطانيا ، وشخصيات درزية من الداخل شاركت في المؤتمر. والذي حضره أيضاً حسب المراسل ، (ممثلون عن تشكيلات حراك ثوري وتيارات وأحزاب سياسية سورية).

هذا وشملت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمات عديدة ، بدأها ممثل إدارة سنديان «نجيب أبو فخر» قدم من خلالها رؤية عامة حوال المشروع ، حيث أصر على وصفة بالتنموي الذي يهتم بالاقتصاد ، دون أن يكون معنياً بالسياسة ، إلاّ من خلال علاقتها بالتنمية الاجتماعية ، دل على ذلك عبارة كتبت على ستاند وضع خارج القاعة كتب فيه:»... الرجاء أن تخلع عباءتك السياسية والتحزبية ، عند هذه العتبة مع الامتنان». وأكد «أبو فخر» في تصريح لضوضاء أن تحضيرات طويلة معقدة سبقت المؤتمر ، وأشار إلى حملة عداء شنها البعض ضد «سنديان»حيث قال:»بدأ التحضير لسنديان من أشهر عديدة ، حاولنا أن نعقده في أكثر من دولة ، لكن البعض وضع علينا شروطاً ، منها انتقاء الأشخاص ، دول أخرى لم تقترح أشخاصاً بالاسم ، لكنها اشترطت حصولهم على فيزا ، فاعتبرناها طريقة لبقة في اختيار الأشخاص ، وعندما عرضنا الموضوع على إخوتنا في تركيا ، (والذين استضافوا حتى الآن ، أكثر من مليون سوري ، لا زالوا يطلقون عليهم اسم الأهل)، أجابونا: أبواب تركيا مفتوحة لكم ، شرط ألا تكونوا جزءاً من أي مشروع تقسيم ، لأن أي تقسيم في سوريا سيضر بتركيا ، والأتراك يعرفون تماماً أن تركيا مستهدفة بالتقسيم في الخطوة الثانية بعد سوريا ، في حال تم ذلك في سوريا ، ومن هنا قدمت لنا تركيا مشكورة الاستضافة ، فيما كان علينا أن نتحمل مسؤولية التحضير والتنسيق والمطبوعات ، وكان فريق التحضير بمجمله متطوعاً ، وكلٌ عمل من بيته ، لأننا لم نكن نملك مقراً أو مكتباً».

ويتابع «أبو فخر»: سنديان ليست مجموعة أشخاص حضروا مؤتمرها التأسيسي ، فقد كنا حصلنا على موافقة 217 شخصاً أرادوا أن يحضروا مؤتمر سنديان ، لكن العديد منهم انسحب بتأثير الضغوط والإشاعات ، وأرسلوا لنا: قلوبنا معكم لكن وضعنا الاجتماعي لا يسمح لنا أن نكون ضمن هذه المجزرة الكلامية. في النهاية وصل إلى المؤتمر فقط حوالي 80 شخصاً ، هم الذين يشاركون معنا اليوم.

وحول العداء الذي تعرضت له المؤسسة الوليدة يوضح «أبو فخر»: في الحقيقة تعرضت سنديان لعمليات تخطيط لتخريبها ، قبل المؤتمر وأثنائه ، فناهيك عن فضائية العربية التي قالت: «كيان جديد ينبثق

تقرير

عن مؤتمر للدروز في اسطنبول» ، وتوافقت معها الفضائية السورية ، حيث اعتبرت مؤتمر سنديان «مؤامرة تركية قطرية» ، وإسرائيل تبث بالتزامن مع انعقاد المؤتمر تقريراً ضد سنديان «مؤتمر دروز من حول العالم ، له خلفيات مشبوهة». حزب الله الذي أسس مكتباً في السويداء قبل أيام سبقت المؤتمر ، هدد المشاركين من لبنان ، بالتعرض للتحقيق حال عودتهم ، ولهذا السبب اعتذر الكثيرون من دروز لبنان ، بعد أن أتممنا معهم كل إجراءات القدوم ، بما فيها حجز الطائرة.

نحن في سنديان نرى جزءاً كبيراً من هذا العداء ، يعود إلى أن إسرائيل وحزب الله وسوريا وغيرها من جهات ودول ، ليسوا جزءاً من سنديان وليسوا طرفاً مهيمناً عليها.

ويقول العقيد المنشق ، الدكتور سالم السعد في تصريح لضوضاء ، وقد جاء من ألمانيا: «انعقد المؤتمر بهدف إنشاء مؤسسة تنموية ، تعنى بدعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني في سوريا ، في حال كان ممكناً في الوقت الحالي ، وتتوجه للعائلات الفقيرة ، التي تعاني من إرهاصات الأزمة التي يمر بها الشعب السوري ، وتعتمد على الشباب ، حيث نظن أنهم القادرون على إجراء التغيير الفعلي ، تحتاج السويداء إلى مشاريع تنمية اقتصادية ، فقد همشها النظام طوال الوقت. ولا نرى مانعاً من تجيير طاقات المغتربين ، وحبهم للبلد واندفاعهم تجاه أهلهم ، ليبدؤوا عملية تنمية حقيقية».

ورداً على أن سنديان تمثل دعوة طائفية يقول العقيد «السعد»: «سنتحمل هذا الكلام اليوم ، لأننا متأكدون أننا سنثبت للجميع في الجزء العملي ، أن همنا الأول هو حاجات الناس ، وتنشيط مجتمع أهلي يساهم في بناء حكم ديمقراطي ودولة رشيدة. وأننا أكثر الناس حرصاً على وحدة سوريا».

هذا ، وتنطلق سنديان من رؤية بخصوص التنمية الاجتماعية ، المشكّلة من مجموع الجهود الفكرية والمادية المخططة والمنظمة والمبذولة وفق ترتيب مرسوم ، للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بهدف تحقيق مستويات أعلى لدخل الفرد والمجموعة ، وسوية أعلى على صعيد المعيشة والتعليم والصحة ، والاهتمام بالطفولة والأسرة ، كل ذلك دون المساس بالهوية التراثية والثقافية التي تميز مجتمعاً محلياً ما.

وتعرّف سنديان نفسها من خلال مطبوعاتها ، على أنها مؤسسة تنموية غير حكومية وغير ربحية ، تسعى لإعداد وتنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية تخفف من معاناة سكان المناطق التي تعمل بها ، وتقدم الأدوات والاحتياجات والمصادر المطلوبة لتدعيم اكتفائهم الذاتي ، وذلك تحت سبعة محاور: التنمية المجتمعية ، الاستقرار الاجتماعي ، التنمية الاقتصادية ، الاستجابة الطارئة ، التمكين التقني ، التنمية المستدامة ، التنمية البشرية.

وعن قيم المؤسسة تطرح المطبوعات عناوين مثل:

1. الشفافية ، في إدارة الموارد وتأدية المهام ، والعلاقة مع المستفيدين والجهات الشريكة.
2. الحيادية ، التي تستند إلى الحقوق وعدم التمييز بين المستفيدين أو العاملين.
3. الشمول ، وذلك بقبول التنوع دون إقصاء أحد.
4. الابتكار ، ويتجلى في خلق طرق وآليات جديدة للعمل.
5. التطور ، وهو استعداد المؤسسة الدائم للتكيف مع متطلبات التغيير والبحث عن تحسين القدرات والأداء.
6. الشراكة المجتمعية ، التي تضمن تقييماً دائماً لأداء المؤسسة ومخفزاً على تطوير عملها.
7. التواصل ، من خلال العلاقة مع جميع الشركاء والمستفيدين بروح المسؤولية والتقدير والاهتمام.

ترجمة

العمل النقابي العالمي

من المهم في هذه المرحلة التي نشهد فيها ولادة الاتحاد النقابي العالمي الجديد ، أن نستعرض مسار العمل النقابي على مستوى العالم. وهذا الحدث مهم جداً ، ليس فقط لإرضاء فضول المؤرخين ، وإنما أيضاً لضرورة تسليط الضوء على عملية تأسيس الاتحاد النقابي العالمي ، الذي تم في إطار دينامية طويلة الأمد من العمل النقابي العالمي.

وراء كل تغيير يحصل في العالم قصة ، وهنا سنضع فرضية مفادها أولاً ، أن العملية الجارية هي أكثر من مجرد عملية دمج ، بين منظمتين نقابيتين عالميتين تلفظان أنفاسهما الأخيرة ، الاتحاد العالمي للنقابات الحرة ، والاتحاد العالمي للعمل ، وبأن الأمر يتعلق ثانياً بديناميات أخرى. ولكي نفهم هذه الديناميات ، علينا أن نضع هذه المرحلة في موقع غير بعيد عن مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية المتشابكة ، التي حددت شكل تطور العلاقات النقابية العالمية.

بالإضافة إلى التضخم الملحوظ في علاقات التبادل العالمية ، على الصعيدين الاقتصادي والثقافي ، شهد القرن التاسع عشر أيضاً تداولاً للأفكار والتأثير السياسي اللذين ولدا من الثورتين الفرنسية والأميركية. هذا التضخم في العلاقات بدأ حقيقةً في العام 1848 خلال بدء تشكل الحركة العمالية ، التي انبثقت عنها في العام 1864 الجمعية العالمية للعمال. وهذه الأخيرة ، لا تميز النقابات عن الأحزاب ، على اعتبار أن الاختلاف بينهما لم يكن بعد قد أخذ أبعاده أثناء تشكل الحركات العمالية الوطنية.

عام 1889 تم تطوير ما يسمى بالتنسيق التعاوني حسب المهنة والحرفية ، ووفقاً لهذا التنسيق يتم تبادل المعلومات والتنظيم في قطاعات تسمح للعامل أن يكون له امتداد على الصعيد العالمي. يلتقي القيمون على هذا التنسيق التعاوني في المؤتمرات العالمية ، وغالبيتهم تشارك في العمل السياسي ، ويقبلون تقسيم المهام وفق مبادئ العمل الديمقراطي والاشتراكي. وبحسب هذه المبادئ يصبح دور العمل النقابي متمثلاً بمكافحة الطبقية ، والوقوف في وجه أحزاب الطليعة ، التي تلعب دور الحمل الوديع ، المدافع عن حقوق وحرية العمال. أما الإدارات الرئيسية الممثلة لهذا التنسيق التعاوني ، فهي في معظمها من الألمان ، الذين لهم باع طويل في العمل النقابي الأكثر قوة في القارة الأوروبية.

بعد مضي ست سنوات على تطوير التنسيق التعاوني ، بدأت عملية أخرى قادت إلى ولادة الاتحاد النقابي العالمي عام 1913 ، الذي يمثل أول تجمع اتحادات حقيقي منظم على الصعيد العالمي. لكن ولادة منظمة عالمية خاصة بالنقابيين ، استلزمت معركة طاحنة بدأت تتوضح معالمها عام 1895 ، عندما تم الإعلان عن استبعاد الفوضويين ، وتحديداً كل من يرفض تفوق الحزب على النقابة ، وذلك خلال أعمال مؤتمر الاشتراكية الدولية الثانية. وهنا ظهرت قوتان معارضتان لهذا التوجه: الإنكليز الذين لا يعترفون بالانتماء للتوجه الاشتراكي ، والثوريون الفرنسيون والإيرلنديون المدعومون من الأميركان ، الذين يدافعون عن مبدأ استقلالية العمل النقابي. وهكذا تم تأسيس الأمانة النقابية العالمية عام 1901 ، وكانت في بدايتها متواضعة ، ليس لديها أي مشروع نحو التحول الديمقراطي في المجتمع ، وكانت تعمل فقط على إنجاز مهام بسيطة وتبادل المعلومات ، أما كل ما يتعلق بالمسائل والقضايا السياسية ، فكان يتم تحويله إلى الاشتراكية الدولية الثانية. واستمر الوضع على هذا الحال إلى حين تأسيس الاتحاد النقابي العالمي عام 1913 ، لكن نشوب الحرب في العام 1914 ، أدى إلى انهيار الاتحاد بشكل تام واختزال العلاقات بين النقابات خلال الحرب ، إلى مجرد لقاءات متفرقة بين نقابيين من دول التحالف وآخرين من دول المحور.

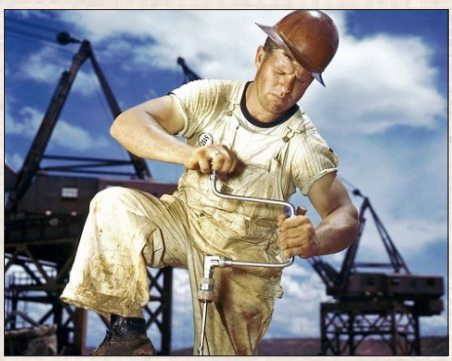

العمل النقابي العالمي في العصر الحديث

شهدت مرحلة ما بين الحربين تغيرات كبيرة على صعيد العمل النقابي العالمي على وجه الخصوص ، فقد تم تأسيس ما يسمى بالاتحاد العالمي للنقابيين المسيحيين بإرادة من الفاتيكان وبدعم كامل من

ترجمة

الألمان ، أما السويسريون ، الإيرلنديون ، النروجيون والبلجكيون ، فقد كان تأثيرهم ضئيلاً في العمل النقابي الأوروبي. كما وشهدت هذه المرحلة تأسيس اتحاد النقابيين الدوليين الحمر في موسكو ، وذلك في شهر تموز من العام 1921 ، وتأسيس هذا الاتحاد يأتي كثمرة من ثمرات ديناميكية ثورة أكتوبر وتأسيس الأحزاب الشيوعية. لم يكن لهذا الاتحاد الكثير من الفروع في أوروبا الغربية ، وبسرعة أصبح الاتحاد العام للعمل الموحد يشكل مصدر قوته الرئيسية في الدول النامية. وخلال الأعوام الأولى من التأسيس ، حاول الأمين العام لاتحاد النقابيين الحمر «ألكسندر لوزوفسكي» تخفيف قبضة وسيطرة الشيوعية العالمية ، وعلى الرغم من حذر بعض النقابيين الثوريين (ألفريد روزمير ، أندرس نين ، توم مان) ، إلاّ أنهم انتهوا بالمشاركة في حياة اتحاد النقابيين الدوليين الحمر ، وذلك بهدف توحيد جميع من كان يرفض منطق اندماج الاتحاد العالمي للنقابيين في مؤسسات جنيف. وقد وقع اتحاد النقابيين الحمر هو أيضاً ضحية التطهير المتكرر ، وأصبح لعبة تكتيكية في سياسة الشيوعية العالمية المتغيرة باستمرار. وبعد اختياره للاستراتيجية الجبهوية عام 1934 ، تم التخلي عنه وبالتالي دخوله في دورة الموت البطيء.

عام 1919 ، تمت إعادة تشكيل الاتحاد العالمي للنقابيين في أمستردام ، وهذه المرة كان يجمع 80 دولة مركزية تمثل 20 مليون من الأعضاء. ومن اللحظة التي تأسست فيها منظمة العمل الدولية ،

بدء العمل على سياسة الحضور وإثبات الوجود التي ستلعب لاحقاً دوراً أساسياً في أنشطة المنظمة. وسنوات العشرينيات ، 1920 تحديداً ، كان العام الذي واجه فيه الاتحاد العالمي للنقابيين أزمة التفكك ودخوله في سبات عميق.

عام 1920 ، وخلال أعمال المؤتمر الدوري ، يعلن الاتحاد العالمي للنقابيين عن تبنيه قرار الإضراب العام والمقاطعة العالمية في إطار المحاربة من أجل العمل والتقدم. وفي السنة التالية يتم التصويت على مبدأ الإضراب العام في حال دخول الفرنسيين إلى «وادي رور (Ruhr)». وترافقت هذه المطالبات الكلامية مع حملة المقاطعة العالمية لهنغاريا ، وذلك بعد الضغط الذي مارسته حكومة «بيلا كون». ثم تلتها حملة لاقت نجاحاً أكبر ، أدت إلى امتناع عمال الموانئ والبحارين عن تحميل وتفريغ السفن المتوجهة لدعم الحرب التي تشنها بولونيا على الحكومة في موسكو.

كما أن غزو «رور» أدى إلى تحول كبير ، إذ إن قادة الاتحاد العالمي للنقابين الأكثر اعتدالاً ، رفضوا الدعوة للإضراب العام ، وهذا ما تسبب لاحقاً بإحداث أزمة حقيقية. وجاء بعدها الإضراب العام في بريطانيا عام 1926 ليزيد من حدة التوتر الذي انفجر بشكل كامل في العام التالي ، أثناء أعمال مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابيين. وتم على أعقاب هذا المؤتمر استبعاد مشروع الإصلاح ، ولم يعد لهذه القضية أي وجود في أجندة العمل النقابي العالمي. بعد عام 1927 ، بدء الاتحاد العالمي للنقابيين بالانطواء على مؤسساته وعلى السياسة الخاصة بمنظمة العمل الدولية ، لكن هذا الانطواء لم يمنع من الكشف عن جوانب أخرى لها وزنها وأهميتها على صعيد التداول العالمي.

بعد عام 1933 ، وعلى الرغم من نجاحه في التمدد خارج القارة الأوروبية ، بدأ الاتحاد العالمي للنقابيين بفقدان فروعه في ألمانيا والنمسا وفي بعض البلدان الأخرى ، وابتلع دون إبداء أي ردة فعل ، أكبر المؤامرات التي حدثت في المنظمة العالمية للعمل ، كالاعتراف بأحد القادة الفاشيين الإيطاليين ، لا بل اعتقال أحد قادته النقابيين في ألمانيا واستبداله بممثل عن جبهة العمل الألمانية. واستمر الاتحاد في عجزه عن مواجهة الأزمة وعن مواجهة التصعيد في الحرب ، إلى أن وجد لنفسه طريقة يتأقلم فيها مع هذا العجز لاحقاً.

يتبع في العدد القادم:

من مرحلة ما بعد الحرب إلى التسعينيات

نحو اتحاد عالمي

المصدر: Les Cahiers d'Histoire Sociale

http://www.ihs.cgt.fr/IMG/pdf_Pages_pdf.024-de_CHS100_001

إعداد جون ماري بيرنو (Jean-Marie PERNOT)

ترجمة: زويا منصور

تقرير

مئة ألف شجرة.. تشجير لتعويض القطع في المزيريب

تقرير: فريق تحرير ضوضاء

تستمر منذ حوالي شهر ، حملة تشجير يقوم بها أهالي مدينة المزيريب ، تستهدف زراعة مئة ألف شجرة حراجية ، في محاولة لتعويض القطع الجائر للأشجار الحراجية ، الذي فرضه نقص الوقود أو انعدامه في أوقات كثيرة ، بسبب حصار النظام للمحافظة وحربه عليها ، حسب مراسل مجلة ضوضاء.

وعن سير الحملة يخبرنا «أمين. ع» وهو أحد شبان المزيريب المشاركين في الحملة ، أن شباناً من مدينة المزيريب وريفها ، يقومون بجمع غراس الصنوبر والسرو ونخيل الزينة ، من المشاتل الموجودة في المنطقة لزراعتها ، ويساهم في نقل الغراس كتائب للجيش الحر في المنطقة ، بتقديم العناصر والسيارات ويساهمون في الزراعة أحياناً ، وأضاف «أمين» لمراسلنا أن أحد أبناء مدينة المزيريب من المغتربين الفلسطينيين السوريين ، هو الذي موّل الحملة بدفع ثمن مئة ألف غرسة ، فيما يتطوع الأهالي لجمعها ونقلها وزراعتها.

وتعد المزيريب وهي إحدى مدن محافظة درعا ، القريبة من الحدود السورية الأردنية ، من المناطق السياحية الأولى في المحافظة ، بسبب كثرة المياه فيها خاصةً بحيرة المزيريب.

هذا وتتبع للمزيريب تسعة قرى ، يبلغ مجموع سكانها حوالي 72 ألف نسمة ، وفي المدينة مجتمع كبير من اللاجئين الفلسطينيين ، معظمهم لجأ إليها عام 1967 ، ويعتبرون جزءاً أساسياً من نسيج المدينة ، وهم مشاركون في الثورة السورية بقوة وشكلوا كتائب تعمل في المدينة وجوارها ، انضمت إلى الجيش الحر ، وساهمت بتحرير المدينة.

ويقدر المهندس الزراعي «م. خ» أن ما نسبته 25 بالمئة من الأشجار الحراجية ، في منطقة المزيريب طالها القطع الجائر ، خاصةً أشجار الكينا والتي يبلغ عمر بعضها حوالي 100 عام.

ويضيف أن القطع وإن كان جائراً ، اقتصر على الأشجار غير المثمرة ، فلم يطل أشجار الزيتون والرمان وأشجاراً مثمرةً أخرى. وأن جزءاً كبيراً من القطع الذي طال أشجار المدينة ، خاصةً أشجار الكينا على طريق المزيريب درعا ، مسؤول عنه تجار الأخشاب الجشعون ، والذين ينتمي بعضهم لفصائل من المقاتلين ، استفادت من تجارة الأخشاب والحطب بقطع الأشجار.

ويؤكد «أمين» أن معظم الأهالي شباناً ورجالاً وأطفالاً ، شاركوا في الحملة ، وذلك ليس مستغرباً ، فهم أصحاب الأرض وعلى عاتقهم يقع هاجس تخضيرها وبنائها ، فهم من سيبقى ويعيش عليها إلى الأبد ، فيما سيذهب إلى غير رجعة النظام وأزلامه الذين يدمرون البلاد ويقتلون الناس.

رأي

لماذا تحركت الدبلوماسية الروسية الآن؟!

جلال زين الدين

بعد زيارة «سعود الفيصل» لروسيا ، وطلب «المعلم» من قبل «بوتين» وعقد اجتماع مغلق ، وزيارة بوتين لأنقرة ، نجد «بغدانوف» يتوجه للجامعة العربية ، ويتحدث عن وساطة روسية بين النظام السوري والمعارضة السورية (التي كثفت رحلاتها لموسكو) بشقيها الداخلي والخارجي ، فما هو الحل السحري الذي يحمله بغدانوف لبناء البيت الداخلي السوري بأيدي سوريين.

لا شكّ أنَّ الدبلوماسيّة الروسية تدرك أولاً أنَّ الأزمة السورية لم يعد بالإمكان حلها في الإطار السوري منذ زمن بعيد ، بعد أن أصبحت سوريا ساحة لتصفية الحسابات ، وورقة للتجاذبات الإقليمية والدولية ، وتدرك ثانياً استحالة جلوس المعارضة السورية الحقيقية مع النظام ا لسوري بعد كل هذه الدماء دون شروط مسبقة (وهي التي حضرت جنيف2 على مضض ، وعقب ضغوط دولية) ، فعلامَ تستند المبادرة الروسية الجديدة ، وما مقومات نجاحها ، وما الهدف منها ؟

لا يمكن أن تكون روسيا وسيطاً نزيهاً ، فهي شريك للنظام ، بل أحد الأعمدة الأساسية التي ارتكز عليها في الحفاظ على بقائه ، ولا يمكن لها طرح حل سياسي يرضي السوريين ، وهي التي وقفت عائقاً أمام كل الحلول السياسية ، وحرّفت كل القرارات ، وفسرتها على نحو يخدم النظام السوري ، بل دعمته بالحل الأمني العسكري.

المبادرة الروسية تستند على أمرين: الأول ضعف النظام السوري الذي يبحث عن مخرجٍ ما ، بعدما وجد نفسه يدور في حلقة مفرغة ، وبعد أن نفدت جعبته من كل الإصلاحات السياسية (الوهمية) ، من رفع لحالة الطوارئ إلى تعديل للدستور ، إلى انتخابات برلمانية ورئاسية ، وفشلت كل حلوله الأمنية العسكرية ، والثاني ضعف المعارضة السياسية الداخلية والخارجية بعد أن علا صوت البندقية ، وبات مقدماً على الجميع.

هاتان الورقتان اللتان تستند عليهما روسيا غير كافيتين للحل ، ليس لأن الحل لم يعد سورياً فحسب ، بل لأنّ روسيا ما زالت تقدم مشاريعاً فضفاضة ، تتمحور حول حق الشعوب في تقرير مصيرها دون وجود خطة واضحة المعالم تمكن المعارضة من تبرير موقفها بالحوار مع النظام أو الجلوس معه ، روسيا اليوم لا تريد كسب الوقت ، فهذا كان هدفاً في الماضي ، والوقت ما عاد في صالح نظام الأسد ، ولا في صالحها.

إنَّ الدبلوماسية الروسية تهدف من المبادرة إلى حفظ ماء وجهها ووجه نظام الأسد ، فروسيا لم يعد بإمكانها الدفاع عن الأسد أكثر من هذا الحد ، وأمريكا تلاعبت بالروس وبدول المنطقة واستخدمت

الموقف الروسي لتبرير مواقفها مما يحدث في سوريا ، ما سينعكس سلباً على علاقة روسيا بدول المنطقة التي تتأثر بشظايا الأزمة السورية ، ولا سيما أنَّ الأمور بدأت تأخذ منحىً آخر ، بعد أن بدأت دولة الأسد بالتلاشي والتآكل أمام ضربات الثوار ، وتمدد تنظيم الدولة على حساب الجمهورية العربية السورية.

روسيا لا تريد أن تجد نفسها خارج اللعبة ، فالحرب على تنظيم الدولة سيتطلب لاحقاً أمرين: وجود قوات برية على الأرض ، وتدخل تركيا بعد الموافقة على شروطها وفي مقدمتها الحظر الجوي ، ومن المؤكد أنَّ القوات البرية لن تكون من طرف الأسد ، كما أن الحظر الجوي لن ينتظر موافقة الروس.

إنَّ الدبلوماسية الروسية لم تتغير نهائياً تجاه ما يحدث في سوريا ، فروسيا تريد الحفاظ على مصالحها ضمن الحد الأدنى ، ولا شكّ أنّ الاتفاق الذي تسعى لإبرامه بين النظام والمعارضة سينص على الحفاظ على المصالح الروسية مقابل ضغطها على الأسد للتنازل ، وقبول المعارضة ببقاء جزء من النظام السوري الحالي.

كان يمكن للمبادرة الروسية أن تنجح لو كانت قبل عامين ، أمّا الآن فقد تغيرت موازين القوى على الأرض ، وأصبح مستحيلاً حل الأزمة السورية داخل البيت السوري ، فالحل يتطلب اتفاقاً دولياً ، لأنّه لا يمكن لأي قوة سورية دحر القوى الجديدة دون مساعدة الدول الإقليمية والدولية.

تحقيق

التعليم في مناطق سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية»

فريق تحرير ضوضاء

في نهاية شهر آب الماضي أصدرت مديرية المناهج التابعة لديوان التعليم في لتنظيم الدولة الإسلامية تعليمات تخص العملية التعلمية في مناطق سيطرة التنظيم بعد إصدار التنظيم في وقت سابق بيان يخص التعليم في مناطق «الدولة الإسلامية».

وجاء ضمن بيان التنظيم «إلغاء العديد من المواد الدراسيّة» مثل التربية الموسيقيّة والتربية الدينيّة والمسيحيّة والدراسات الاجتماعيّة «التاريخ والجغرافيا».

وأضاف البيان «أنّه سيتم إنشاء موادٍ بديلة تحلّ مكان تلك التي تمّ إلغاؤها من أجل سير العملية التعليمية».

وقال البيان انه سيتم قريبا توفير المناهج البديلة من قبل التنظيم ، في حين ينبغي الاستعاضة عن كلمة «الجمهورية العربيّة السوريّة» بمصطلح «الدولة الإسلاميّة» وتغيير مصطلح وزارة التربية بوزارة التربية والتعليم ، وإلغاء كلّ الصور الموجودة في المناهج التدريسية والتي لا تتفق مع الشريعة الإسلاميّة.

وتعكس هذه الخطوة الجهود التي يبذلها التنظيم لترسيخ نفسه في مناطق سيطرته في سوريا بعد أعلن ما يسمى بـ «الخلافة الإسلامية».

فمنذ اندلاع الثورة بدأت تتوتّر الأنظمة التعليميَّة وتختلف المناهج من منطقة إلى أخرى حسب «سلطة الأمر الواقع» التي تحكم المنطقة في مختلف المحافظات السورية وكل سلطة أمر واقع تفرض جدلها التعليمي ففي سوريا هناك ما يقارب سبعة مناهج دراسيَّة بدءً من التفكير السلفي وانتهاءً بالمناهج الكرديَّة وأغلبية هذه المناهج تنظر إلى الآخر الذي لا يتفّق مع فكرها نظرة إبادة وليس تعايش ومن هذه التنظيمات وسلطات الأمر الواقع.

يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق واسعة من سوريا تقدر بحوالي ثلث مساحة البلاد ، وتتركز سيطرته في كل من شرق حلب ومحافظة الرقة بشكل كامل وأكثر من 90 % من محافظة ودير الزور وأكثر من نصف مساحة محافظة الحسكة.

قام التنظيم بعد سيطرته على كل تلك المناطق بإلغاء المؤسسات التعلمية الرسمية المتمثلة بمديريات التربية وأنشأ ديوان التعليم الجهة الرئيسة المخولة بإدارة عملية التعليم في تلك

المناطق.

وقامت مديرية المناهج التابعة لديوان التعليم بإصدار تعليماتها الخاصة بخصوص المقررات الدراسة حيث تم الغاء وتعديل كثير من مواد المناهج السوري.

يقول محمد الخالد 36 سنة وهو معلم في منطقة جرابلس : «لم يعد بإمكان الطلَّاب في منطقتنا جرابلس وفي مناطق سيطرة التنظيم تلقّي أي دروس تعليمية في مواد التاريخ والفلسفة كما لم يعد بمقدورهم تعلّم فنون الرسم والموسيقى أو حتّى الحديث عن الانتخابات والديمقراطية».

ويضيف الخالد: «أن التعليم لدى تنظيم الدولة الإسلامية يتّسم بالعنف وينظر هذا التنظيم إلى التعليم من زاوية دينيَّة ويطبق منهجه على اعتباره "منهجاً أمميا" يمكن تطبيقه على تلاميذ سوريا والعراق وغيرهم».

وكلّ هذه القرارات والتعميمات هي سلسلة من محاولات فرض الفكر الديني المتشدد, والأهالي بشكل عام ليسوا مرتاحين لهكذا تعليمات وخاصَّةً فيما يخصّ بالتربية والتعليم كما يحدِّثنا مواطن سوري نزح من مدينة دير الزور إلى مدينة الرقة الخاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية: «كل هذه التعليمات التي تقرَّر بالقوَّة تسبّب ضرراً بالنسبة للأطفال مستقبلاً بسبب خلل طرائق التعليم المعتمدة على الجانب الشرعي فقط والمتديّن ومدى خطورة هذه التعليمات في حال تطبيقها لأنها تساهم في تأسيس جيل متشدِّد وسلفيّ».

بسم الله الرحمن الرحيم

الدولة الإسلامية
خلافة على منهاج النبوة
ديوان التعليم - ولاية الرقة

لا إله إلا الله

إعلان

يعلن ديوان التعليم في ولاية الرقة عن دورة شرعية لكافة مدراء ومعلمي المدارس ذكوراً وإناثاً وذلك يوم السبت المصادف في 5 ذو القعدة 1435هـ والموافق 30 / 8 / 2014 م مدة الدورة : اسبوع مكان الدورة : الذكور في مدرج كلية التربية والاداب بعد الظهر الساعة الرابعة

الإناث : في معهد عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (المركز الثقافي سابقاً) صباحاً الساعة التاسعة .

ملحوظة : يمنع أي مدرس أو مدرسة داخل أو خارج الملاك من التدريس في مدارس الولاية الا بعد الخضوع للدورة تحت طائلة المسائلة الشرعية

ويوضح: «تضمنَّت التعليمات عدم تدريس مفهوم الوطنيَّة والقومية وإنما شعور الانتماء للإسلام وأهله والبراءة من الشرك وأهله وإن بلاد الإسلام هي البلاد التي يحكم فيها شرع الله وأن يحاول المعلم على الدوام سدّ منابع النقص بالنسبة لمادة قواعد اللغة العربيَّة المترتبة على الحذف وبأمثلة لا تتعارض مع الشريعة أو سياسة الدولة الإسلاميَّة.

وكانت باحثة سورية أعدت دراسة لجامعة «سانت أندروز» البريطانية ، تحدثت فيها عن نظرة تنظيم الدولة الإسلامية إلى التعليم الديني وتطبيقه باعتباره «منهجا أمميا» ينطبق على تلاميذ سورية والعراق وغيرهما ، ويتبع كما بات معروفا ، نظاما أقرب إلى نظم البداوة الجاهلية ، منه إلى الإسلام ، ويعلّم الأطفال منذ سن العاشرة كيفية استخدام المدية للذبح ، بالإضافة إلى ثقافة العمليات الانتحارية وغيرها.

ويسعى التنظيم من كل تلك القرارات والخطوات التي يقوم بها لفرض رؤيته الايدلوجية وعقيدته على جوانب الحياة في مناطق سيطرته وتتضمن تلك الرؤية بشكل عام قطع الصلة باي منهاج أو مواد أو معلومات تخالف «منهجهم»

حيث تضمن البند العاشر من التعميم «يحذف من مادة العلوم ، كل شيء يتعلق بنظرية دارون ، أو رد الخلق للطبيعة ، أو الخلق من عدم ، ورد كل الخلق لله سبحانه وتعالى» ، وأن «يقوم المعلم بتنبيه الطلاب دائماً إلى أن قوانين الفيزياء والكيمياء هي قوانين الله في الخلق.»

كما فرض التنظيم على المعلمين والمتعلمين الالتزام باللباس «الشرعي» حيث وثقت مصادر حقوقية منع التنظيم « الدولة الإسلامية في العراق والشام « البنات من مستوى التعليم الأساسي وما فوق من الدوام في المدرسة ما لم يرتدين اللباس الشرعي والمؤلف من العباءة والقفازات والحجاب» .أما الأولاد ، فقد طُلب منهم هم أيضاً ارتداء ما تعتبره الجماعة لباساً إسلامياً.

تحقيق

وأفادت تلك المصادر أيضاً بأن تنظيم "الدولة الإسلامية" ألزم النساء "باللباس الشرعي". كما أقر التنظيم على من لا تلتزم باللباس عقوبة ومخالفة قدرها 5000 ليرة سورية».

كما أن تنظيم الدولة الإسلامية منع منعاً باتاً أن يقوم معلمون ذكور بتعليم الطالبات ، كما منع المعلمات أيضاً من تعليم الذكور فوق سن الست سنوات ، و أوجب عزل المعلمين الذكور عن الطالبات في المدارس مع فرض نصب كاميرات خاصَّة بالمراقبة في المدارس منعاً لأي اختلاء غير شرعي كما أجبر التنظيم كل العاملين بالكادر التدريسي باجتيازهم «لدورة شرعية» يخضعون لها لتلقينهم المحظورات في العمل التعليمي.

تقول علياء خ معلمة من الرقة: « الغى التنظيم المناهج الذي كنا ندرسه العام الماضي ، بتعديل بعض المواد وإلغاء البعض الأخر».

وعن ظروف عملهم في ظل هذه التغيرات تخبرنا علياء : بالنسبة لنا نحن المعلمين تم أجبارنا بالخضوع لدورات شرعية إجبارية في معاهد التنظيم المنتشرة ، من أجل السماح لنا بالتدريس وفي نهاية الدورة الشرعية يتوجب علينا اجتياز الامتحان التحريري ، كما الزمنا التنظيم بتدريس الطلاب من نفس الجنس بعد المرحلة الأساسية ، إضافة للالتزام باللباس «الشرعي» الكامل».

كما أوجب التنظيم فاصل زمني يبلغ نصف ساعة على الأقل بين دوامي الطلاب والطالبات في حال اشتراكهما بنفس البناء, ما تسبب باستياء من قبل المواطنين في تلك المناطق.

يقول أبو محمد من منطقة الباب الخاضعة لسيطرة التنظيم: « كل ممارساتهم في ما يخص التعليم بالإكراه والإرهاب ، لا يمكن لأيّ أحد أن يعترض من المعلمين أو الهيئات التدريسية في المدارس على ما يفعلونه خاصة مداهماتهم على المدارس».

ويضيف أبو محمد « كل وسائلهم وظروف الحرب والنزوح أدت لانخفاض نسبة الالتحاق في المدارس الواقعة تحت سيطرتهم».

وتتحدث تقديرات منظمة «اليونيسيف» إلى أن التدهور الحاصل في قطاع تعليم الأطفال السوريين هو «الأسوأ والأسرع في تاريخ المنطقة» ، في بلد كان مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية فيه ، يزيد عن 97 في المئة قبل بدء الصراع في العام 2011.

ويشير خبراء إلى أن «جيلا من الأطفال دون الـ15 سيكون من ضحايا الأمية» ، ما يعني احتمال وقوع هذه الشريحة تحت تأثير الدعاية الدينية المتطرفة.

بينما يرى أبو خالد وهو أحد الموظفين في ديوان التعليم التابعة للتنظيم: « هناك ميزات كثيرة للمنهاج المعدل والمناهج المزمع إقرارها منها التخلص من كل آثار نظام الأسد وصوره وريته الخاصة المتمثلة بالقومية وبالتاريخ والأدب وحتى بالجغرافية في المنهاج السابق».

ويضيف أبو خال : « قرار عزل تعليم المدرّسين والمدرّسات في نفس المدرسة منعاً للاختلاط بين الجنسين وكانت قيادات تنظيم الدولة الموكل إليها مهمّة التغيير الجذري لقواعد وأسس ومناهج التعليم قد قامت باجتماعاتٍ مكثفة لإنهاء الجدل حول التعليم وإدراج مناهج تربوية إسلامية» .

ومنع «ديوان التعليم» المسؤول عن فرض هذه التعليمات وغيرها على السلك التعليمي ، تدريس اللغة الانكليزية أو أية لغة أجنبية أخرى من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الرابع الابتدائي ، ومنع تدريس الفلسفة والقومية والتاريخ مطلقاً ، كما أدرج مادتي الفقه والتوحيد كمادتين رئيسيتين على أن يتمّ التعويض عن المواد التي قُرِّرَ منعها.

واختتم تنظيم «داعش» تعميمه بالتشديد ، في بنده الثاني عشر والأخير ، على أن «يُعتبر هذا التعميم ملزم ، ويستوجب على المخالف المحاسبة» ، دون أن يوضح طبيعة العقاب الذي قد يفرضه على مخالفي تعليماته. بالإضافة إلى ما نشرته المواقع والصفحات المؤيدة لهذا التنظيم أنه على كل من يرى في نفسه الخبرة الكافية لتقديم مشروع لمناهج دراسية في العلوم الدنيويَّة أن يقدّمها إليهم لمناقشته.

وفرض التنظيم الحجاب على الفتيات بدءً من الصف الخامس الابتدائي وعادةً ما يقتحم مسلحو الدولة المدارس للرقابة على مدى تنفيذ التعليمات التي يصدرونها وقد ساد بين الناس هذا المنهج التعليمي بفعل القوة والإرهاب الممارَسين لأجل التطبيق الفعليّ وحرق كل مناهج التعليم الصادرة عن حكومة الأسد. بحجّة أن تلك المناهج هي مناهج لا تتفّق مع أفكار الدولة الإسلاميَّة.

كلّ المنهاج التي تقوم داعش بتدريسه هو عبارة عن مواد مستندة على الفكر المتشدِّد, وقد تخوّف تربويون سوريون من سطوة هذه المنهاج على الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش لأن هذه المناهج تؤسس الكراهية وتعزز مبدأ التشدد الدينيّ ، إضافة لضياع ما تبقى من هوية وطنية سورية.

وبإعلان التنظيم عن منهاجه الخاص أصبح في سوريّا أكثر من منهاج تعليمي وهي «المنهاج النظام ، منهاج الائتلاف ، المنهاج الليبي ، المنهاج الكردي ، ومنهاج داعش» ، ويتوزّع الطلبة في سوريّا بين هذه المناهج الأربعة حسب المنطقة الجغرافية التي ينتمون إليها والقوى المسيطرة عليها.

تحقيق

المرأة في القانون السوري
التناقض بين القوانين والدستور السوري إجرائياً واجتماعياً

مجيد محمد

ينص الدستور السوري على أن «الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم». وأن «سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة» و «المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات». كما تكفل «الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين». في حين تنص المادة (44) على: «تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية وتحمي الأمومة والطفولة وترعى النشأ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم» ، بينما تنص المادة (45) على أن «الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية ، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي».

هذا فيما يتعلق بالدستور ، ولكن وفي الجانب الآخر ، فإن القانون السوري يتناقض كلياً مع الكثير من المبادئ الدستورية وخاصة قانون الأحوال الشخصية وبعض مواد قانون العقوبات وقانون الجنسية وغيرها.

وفي هذا الشأن ، استقبل منتدى المعرفة وحرية التعبير ، الذي تقيمه مجلة «ضوضاء» بالاشتراك مع مجلتي «سيدة سوريا» و «شار» في جلسته الثالثة عشر بمدينة غازي عنتاب التركية ، المحامية «ملك قاسم» والمحامي «غزوان قرنفل» للحديث عن تناقض المبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية التي وقعتها سوريا ، مع القانون المطبق في البلاد في شأن قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة غيرها.

تستهل المحامية ملك قاسم حديثها بالإشارة إلى وجود الكثير من المعوقات التي تعترض الوصول إلى إنصاف المرأة في الدستور السوري ، وترى قاسم أن هذه المعوقات سياسية ، قانونية ، اجتماعية واقتصادية ، لا يمكن الفصل بينها كونها متداخلة ومترابطة.

وقالت قاسم ، إن «الكثير من الأفكار طرحت لتطوير قانون الأحوال الشخصية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي 59 عام 1963 ، وكيفية ضمه إلى القانون المدني وتعديله ، بحيث يضمن إنصاف المرأة فيما خص حقوقها». وتعتقد قاسم أن تعديل القوانين سيكون «ترجمة لإرادة المجتمع وتقنينها ، لأن القوانين هي تحويل إرادة ورغبات المجتمع إلى نصوص قانونية. وللأسف ، ففي ظل نظام مستبد حكم البلاد خمسين عاماً ، كانت التشريعات غير صادرة عن إرادة الشعب ، لأن السلطة التشريعية أساساً لم يخترها الشعب أو ينتخبها ، وكانت القوانين تخص مجموعة أو فئة تفصّلها وفقاً لمزاجها ومصالحها».

الناشطة والمعارضة السياسية «تهامة معروف» أعقبت على حديث قاسم بالقول: «من المهم أن ندرك أن سوريا لم يكن فيها حركة نسوية ، لأن المجتمع كان مغيباً ، ولم تكن هناك حياة سياسة أو اجتماعية نتيجة للاستبداد ، فيما كانت الحركات النسائية القائمة ، تعمل تحت مظلة النظام ، الذي كان يسعى لمحاصرتها ومنعها من الحركة ، ومع الثورة حازت المرأة السورية على دور بارز في المرحلة السلمية منها ، بينما هُمش دورها وتضاءل مع عسكرتها ، في صيرورة مشابهة لما حدث أيام النظام».

خاص ضوضاء / منتدى المعرفة وحرية التعبير

ويتضمن قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للمرأة عدّة قضايا أهمها الولاية والحضانة والطلاق التعسفي والزواج والعدة والنفقة والشهادة وتعدد الزوجات ، فتتحدث قاسم عن الولاية من خلال المادة (88) من القانون ، والتي تنص على أن (المرأة لا تتمتع بولاية كاملة ، ولا يحق لها أن تقعد عقد زواج حتى لو كانت بالغة ، إلا بوجود ولي أمرها ، والزواج يتوقف على إجازة الولي ، فإذ أجاز الزواج عُدّ نافذاً ، وإذا رفض عُدّ باطلاً) ، و«هذا إجحاف كبير في حقها» ، حسب قاسم.

تنتقل قاسم للحديث عن الطلاق وأنواعه في التشريع السوري ، وبالنسبة للطلاق «بإرادة الزوج المنفردة ، فتنص المادة (85) على أن (الرجل متمتع بالأهلية الكاملة بالطلاق في تمام الثامنة عشر من عمره) ، وهذا القانون لم يأتي على ذكر المرأة بتاتاً ، والرجل منفرداً له الحق في الطلاق ، أما المادة (87) فتعطي الحق للزوج بالتطليق وأن يفوّض غيره ، كما يحق للمرأة أن تفوّض بتطليق نفسها ، لكن هذا النص معطل بسبب العادات والتقاليد والأعراف».

وفي الشأن ذاته ، تنص المادة (117) من قانون الأحوال الشخصية على أنه «إذا طلّق الرجل زوجته وتبين للقاضي أنه سيصيبها بذلك بؤس وفاقة ، جاز للقاضي أن يحكم على مطلقها بحسب الحال ودرجة تعسفه بتعويض لا يتجاوز مبلغ ثلاث سنوات لأمثالها فوق نفقة العدة ، وللقاضي أن يجعل دفع هذا التعويض جملةً أو شهرياً» ، قاسم ترى أن هذه المادة «تمنح القاضي سلطة قضائية ، وأنها حددت سقفاً للتعويض ، بغض النظر عن درجة الفقر والفاقة والبؤس التي قد تعترض المرأة ، والأكثر صعوبة هنا ،

خاص ضوضاء / منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

كيفية إثبات أن المرأة تعاني من الفقر والفاقة والبؤس من الناحيتين الإجرائية والقانونية».

وفيما يتعلق بالطلاق الرجعي ، تنص المادة (118) على أن «الطلاق الرجعي لا يزيل الحياة الزوجية ، وللزوج أن يراجع مطلقته بالقول أو الفعل». وتذهب المحامية قاسم إلى أن «هذه المادة تترجم عدم الاحترام للمرأة ولإرادتها» ، وتنوه إلى مسألة أكثر حساسية وخطورة يمكن أن تعترض المحامين في حياتهم المهنية وهي المسكن ، «فأثناء رفع الزوجة دعوة الطلاق أو التفريق ، لا تستطيع البقاء في نفس المسكن مع الزوج ، بسبب النزاع ، فترجع إلى منزل أهلها ، وهنا تبدأ سلسلة من المتاعب والآلام ، خاصة إن كان لديها أطفال في حضانتها ، وهذه الحالة تفترض أن يتضمن التشريع تأمين مسكن للحاضنة من أجل أطفالها على الأقل».

وفي مسألة العدة ، تذكر قاسم أن «الشريعة الإسلامية تعتبر العدّة مرحلة إثبات براءة الرحم ، وهذه أمور يمكن تجاوزها علمياً الآن ، وعلى الرغم من ذلك ، لا يجوز أن تفرض هذه المسألة على المرأة ، إذ قد تتضارب القوانين فيما بينها ويظهر هذا في المادة (127) التي تنص على: «تنتقل المرأة المطلقة في حالة وفاة الزوج من عدّة الطلاق الرجعي ثلاثة أشهر إلى عدّة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام» ، وهذا الأمر يحدث في حالة وجود حكم طلاق رجعي وتوفي الزوج قبل انتهاء العدة بأيام قليلة ، وفي هذه المادة ضرر كبير لحياة المرأة وحجرٌ لحريتها بدون أي مبرر شرعي أو قانوني».

أما تعدد الزوجات ، فوضع المشرّع السوري شروطاً لذلك ، تمثّلت «بإمكانية الإنفاق ، ووجود مسكن مستقل للزوجة الثانية ، وموافقة الزوجة الأولى ، وهذا القانون مفرغ من محتواه وشروطه ، بالالتفاف عليه عن طريق تثبت عقد الزواج الثاني بشاهدين من خلال دعوة ترفعها الزوجة الثانية على الرجل في المحكمة» بحسب قاسم.

وتختتم المحامية ملك قاسم حديثها بالقول: «نحن بحاجة إلى ثورة تشريعية قانونية ، لإعطاء الأسرة حقها ، ولكي يتمتع أفرادها بالإنصاف ، حتى تكون انعكاساً لمجتمعنا ، وهذا يتطلب جهداً كبيراً وعملاً تشاركياً من المجتمع كله ، لأن تعديل قانون الأحوال الشخصية يحتاج إلى مجتمع واعٍ لما يريده ويعبّر عن الشيء الذي يريده».

أما المحامي غزوان قرنفل فبدأ حديثه بالقول إن «حرية المرأة وحقها في المساواة مرتبطة بشكل وثيق بحرية الرجل ، وهي ليست مجرد نصوص أو منظومة قانونية تشرعن الحقوق الأساسية للمرأة وتحصّنها وتسبغ الحماية القانونية عليها ، هي إدراك معرفي واستعداد فكري واجتماعي لاستصلاح التربة المجتمعية وجعلها صالحة لاستنبات تلك المفاهيم وحصاد محصولها جيلاً بعد جيل ، وترتبط بالضرورة بحرية الرجل ، فلابد للعقل من خلق بناء تراكمي للمعرفة وتمثّل منظومة القيم التي يتحصل عليها أو يصوغها ، لأن مساحة الحرية العقلية ترتبط وتتوسع اضطراداً مع اتساع مساحة المعرفة».

يعتبر رئيس «تجمع المحامين السوريين الأحرار» أن «العنف وجهٌ واحد من أوجه كثيرة من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة ، ورغم أنه الوجه الأكثر قبحاً ودمامة ، لكن مساحة الانتهاكات وسلوك التمييز ضدها لا يقتصر فقط في بعض منظومتنا القانونية ، إنما هو جزء من منظومة اجتماعية ترتكز على منظومة مفاهيم».

قرنفل ركز على موضوعين أساسيين في مداخلته ، الأولى عدم منح المرأة السورية الحق في أن تعطي جنسيتها لأولادها في حال زواجها بشخص غير سوري ، «فقانون الجنسية الصادر بالمرسوم التشريعي 276 لعام 1969 ، ينطوي على تمييز ضد المرأة على مستويين ، الأول هو على مستوى التمييز بسبب الجنس ، والثاني بسبب الانتماء القومي أو العرقي ، وبالتالي يمكن القول إنه قانون غير دستوري لأنه يتناقض مع أبسط المبادئ التي نص عليها الدستور السوري».

أما المادة الثالثة من قانون الجنسية السوري فجاء فيها: «يعتبر عربياً سورياً حكماً من ولد في القطر أو خارجه من والد عربي سوري» ، ويعقب قرنفل: «إن هذه المادة تمثّل وجهاً من أوجه التمييز ، وكأن غير العربي ليس له جنسية ، وكأن سوريا لا تمتاز بالتنوع العرقي والإثني» ، والفقرة الثانية من المادة تنص على أنه «من ولد في القطر من أم عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً» ، تثبت هذه الفقرة بحسب قرنفل «أن للأب دور مطلق في نقل الجنسية للمولود

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

سواء تمت الولادة داخل سوريا أو خارجها ، بينما لا يمنح هذا الحق للمرأة. أما إن تمت الولادة للمرأة خارج سوريا ، فلا تمنح الجنسية لمولدها بعكس الأب ، وإن حصلت الولادة داخل سوريا ، فيجب ألا يثبت نسب الطفل حتى يستطيع اكتساب الجنسية لأبيه بشكل قانوني».

هذه المواد تخالف نص المادة (25) من الدستور السوري لعام 1973 والمادة (33) من الدستور الحالي ، واللتان تنصان على أن «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» ، وهذا المبدأ الدستوري هو أسمى من القانون ومن المفروض أن تنسجم القوانين مع المبادئ الدستورية ، وقانون الجنسية مخالف لنص الفقرة 2 من المادة (44) من الدستور ، والتي اعتبرت من واجب الدولة حماية الطفولة والأمومة ، وهذا لا يظهر في المادة الثالثة التي تسلب المرأة الحق في منح الجنسية لأطفالها ، كما يخالف المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل ، والتي تنص على أن يتمتع الطفل بحق الحصول على اسم وجنسية ويكون له قدر الإمكان الحق بمعرفة والديه ورعايتهما ، ويخالف نص المادة (15) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويخالف نص الفقرة 2 من المادة (9) من اتفاقية سيداو عام 1979» حسب قرنفل.

وينوه قرنفل إلى المفارقة هنا «حيث يمنح قانون الجنسية السوري في المادة الرابعة الجنسية للأجنبي بشروط ميسرة جداً ، ويكفي أن يكون الأجنبي كامل الأهلية ومقيماً في سوريا خمسة سنوات سابقة للطلب وخالٍ من الأمراض السارية وحسن السيرة والسلوك والقليل من الإلمام بالعربية كتابة وقراءة» ، في حين لا تستطيع الأم السورية منح جنسيتها لأطفالها ، والمدهش أيضاً باعتقاد قرنفل «حجم التساهل لزوجة الأجنبي المجنس في سوريا ، بشروط أكثر من ميسرة ، وهي عبارة عن طلب استدعاء من وزير الداخلية وأن تستمر الحياة الزوجية بينهما لسنتين من تاريخ طلب الجنسية ، وأن تكون إقامتها مشروعة في البلاد».

نحن بحاجة إلى ثورة تشريعية قانونية ، لإعطاء الأسرة حقها ، ولكي يتمتع أفرادها بالإنصاف ، حتى تكون انعكاساً لمجتمعنا ، وهذا يتطلب جهداً كبيراً وعملاً تشاركياً من المجتمع كله ، لأن تعديل قانون الأحوال الشخصية يحتاج إلى مجتمع واعٍ لما يريده ويعبّر عن الشيء الذي يريده

والمسألة الثانية ، هي التمييز الأكثر قبحاً في حق المرأة والمتمثلة بجرائم الشرف والتي تعرّف بأنها: (فعل جرمي يفضي إلى الموت ، مبرر ومسبغ عليه مشروعية قانونية تحت دعوى غسل العار) ، والقانون السوري لم يطلق اسم جرائم الشرف على هذا النوع ، ولكنه حصرها بجرائم الاعتداء على العرض وأوردها في الباب السابع من القانون وهي المواد من 489 حتى 507 ، وكلها جرائم تتعلق بالاغتصاب والخطف والفحشاء والإغواء وهتك العرض وخرق حرمة الأماكن الخاصة بالنساء ، والجرائم المقصودة هنا هي جرائم الإيذاء المقترفة بدافع الشرف. حيث نصت المادة 548 من قانون العقوبات السوري على ما يلي: «يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنا المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلهما أو إيذائهما أو قتل أو إيذاء أحدهما بغير قصد» ، فيما تنص الفقرة الثانية «يستفيد مرتكب القتل أو الأذى من العذر المخفف إن فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في حالة مريبة مع شخص آخر» ، ويتساءل قرنفل ، «عن وجه الريبة وحدودها ، والتي يعود تقديرها حكماً إلى الشخص المرتكب للجريمة ؟».

المعارض والإعلامي السوري «محمد ملاك» تحدث معقباً على حديث قرنفل بالقول أن «أي فعل له أدوات ، تتمثل في الاتجاه والقوة ، والقوة تبدأ من قدرتنا على القيام بالفعل ، بينما الاتجاه يمثل قدرتنا على المعرفة ، أما بالنسبة للقوة ، فالمرأة بحاجة إلى أن تبحث عن حقها وتثبيته وتحصيله ، وهذا يبدأ من التمكين الاقتصادي ، عن طريق الإسهام في استقلال المرأة وبناء تجمعات نسائية ورأي عام نسائي بدون أوصياء عليها ، فيما يستند الاتجاه على المنجز العلمي والمعرفي ، فكما سلبت المرأة من حقوقها ، يجب أن تعود هذه الحقوق من خلال الوعي ونشر ثقافة مغايرة للفكر الذكوري السائد».

يخلص قرنفل إلى أن «التعديلات القانونية ليست وحدها حلاً لهذه المسائل ، رغم ضرورتها على قاعدة إلغاء العذر المحل والمخفف لتلك الجريمة ، وتغليظ عقوبة الزنا ، كأحد الحلول المقترحة ، وهذا يحتاج إلى تنمية وعي مجتمعي بما يسمح لتطوير مفاهيم عبر عمل تراكمي يؤدي إلى تغير نوعي في أنماط التفكير والتعاطي مع مفاهيم الشرف والعفة على أنها سلوكيات لا ترتبط بالبعد الجنسي للأفعال فحسب وإنما بمجموع السلوكيات التي تصدر عن الأفراد ، بصرف النظر عن جنسهم وتصنيفات تلك السلوكيات ما بين فعل مقبول ومشروع وفعل مشين ومؤذي اجتماعياً».

رأي

أسئلة «دي مستورا» والإجابات المستحيلة!

جبر الشوفي

تطرح خطة المبعوث الدولي «ستيفان دي ميستورا» لحل الأزمة في سوريا ، ما يسميه هدناً متنقلة ، تبدأ بإخراج مدينة حلب من دائرة النزاع ، عبر تجميد الصراع واحتفاظ كل طرف من الأطراف المتنازعة بالمساحة الخاضعة له ، دون أن يكون بإمكانه استعمال السلاح مدة الالتزام بالهدنة ، أي تشكل اعترافاً مبدئياً بنتائج الصراع ، ريثما تنفذ منها إلى حلول أكبر وأشمل. وتقوم هذه المبادرة إما على «حسن النية» ، وهذا سبب غير كافٍ لنجاحها ، أو على النفاق الهادف إلى تمكين النظام من التقاط أنفاسه ، وتجميع قواته وأسلحته ، لرجم مناطق خارجة عن سيطرته ، ولاسيما في الغوطة ودرعا ، وهي أسوأ من سابقتها ، وأقل منها حظاً في النجاح ، هذا إذا افترضنا أن النظام والأطراف الأخرى المعنية قبلت بها ، ووافقت على تنفيذها ، وضمنت تدفّق الإغاثة وتأمين الخدمات إلى تلك المناطق المحتجزة ، بضمانات محلية ودولية.

الواضح أنّ هذه الخطة المقترحة ، الغامضة حتى الآن ، لازالت تطرح كمحاولة لدراسة إمكانية أن تتحول إلى مسودة ، لوثيقة مكتوبة ، تعرض على الأطراف المعنية لدراستها وتعديلها ، علماً أنها لا تمرّ عبر أية اشتراطات على النظام ، سوى التزامه بتنفيذ وقف القتال في المناطق المحتجزة ، وهي بالتالي لا تبتعد في مطالبها المتواضعة ، عما قام به النظام مع مناطق أخرى كحمص. المطلوب إذاً هو تأهيل المناخ لقبولها اجتماعياً ، من المحاصرين بالموت والجوع والمخاطر المتعددة المصادر ، ومن الأطراف العسكرية المتقاسمة لمناطق النفوذ على الأرض ، أو رفضها والتفتيش عن خطة أكثر واقعية ، وأكثر ملامسة لحاجات السوريين ، وهذا أمر يبدو بعيداً وغير منظور ، فهي مبادرة جزئية ، ولا ترتبط بالتوجه الاستراتيجي لحل جذري لمعاناة السوريين.

لقد أفشل النظام والحلف الداعم له ، عسكرياً ومادياً ومعنوياً حتى الآن ، كل الجهود المبذولة ، بدءاً من «جنيف» الذي استمر اللعب على ورقته والتدافع حولها ، حتى أسقطت سقوطاً مريعاً ، وأسقط معها كل دور للمجتمع الدولي في الأزمة السورية ، ممثلاً بمجلس الأمن ، المرهون لسياسات الدول المتنازعة ، والعاجز عجزاً بنيوياً عن القيام بدور وسيط وحيادي ، يبني أولوياته الأخلاقية ، على حل قضايا المعاناة الإنسانية بعيداً عن الأنانية السياسية ، ويولف مواقفه الدبلوماسية بالتوافق مع القانون الدولي ، الذي أوجد هذه الحكومة الدولية ، لتكون حكماً نزيهاً في النزاعات بين الدول والشعوب ، وهذا ما فشل «جنيف2 » والقوى التي وقفت خلفه ، في الوصول إلى حدّه الأدنى ، وتتضاعف الآن فرص انهياره في ظل استعادة أجواء الحرب الباردة ، لكن مع قوة تدمير ممنهجة أو عشوائية أكبر وأخطر ، لأنها باتت تتعلق بمصير خرائط اعترف الجميع بحدودها ، فها هي الصراعات الدولية بين الروس والأميركان ، وبين الأميركان والصين القابلة بدور هامشي ، يضمن لها مصالحها ويحفظ خط الرجعة لحمايتها حين اللزوم ، وبين إيران ودول «الخمسة + 1» في الملف النووي ، والتناحر على الأدوار الإقليمية والدولية المتعددة الرؤوس ، بين تركيا والغرب من جهة ، وبينها وبين إيران وحلفائها ،من جهة أخرى ، كذلك مع التحالف الدولي المنطوي على المشكلة الكردية ، وغيرها و غيرها..!

في ظل هذه النزاعات المتأزمة ، تبقى إسرائيل اللاعب الاحتياط المتربص بقوة ، بكل التطورات وبمجريات الصراع ، تسخّر فرصة انشغال الجميع بالملفات العالقة ، لتحقيق مكاسب سياسية ولوجستية ، وفرض الأمر الواقع على الفلسطينيين ، بتوسيع مساحة الاستيطان ، وبمحاولة تهويد الدولة ، والسيطرة النهائية على القدس ، مستفيدة من استمرار الصراع المعلن والخفي بين حماس ومنظمة التحرير ، ومن بعض الأعمال الانتقامية ، للتهرب من كل التزام والانقلاب على الاتفاقات والحدود الدولية المعترف بها.

وبالعودة إلى «دي مستورا» الذي اكتفى بعرض فكرته على النظام ، وهو يعلم أنه نظام بارع في المراوغة

واستنفاذ الوقت ، واستنقاع الحلول والخروج إلى فراغ اليد ، من أي شيء إذا لم يخدم تطلعاته ، وتطلعات «قاسم سليماني» ، و«ولاية الفقيه» المتحكمة بقرار النظام ، والمدير الفعلي لدفة الصراع منذ أمد بعيد. بينما اكتفى السيد «دي مستورا» أو من يمثله ، بعرض مشروعه على شخصيات معارضة ، لا ندري على أية معايير اختارها ، ولا على من تستطيع هذه الشخصيات أن تملي خيارها. وبغض النظر عن إجابات بعض القوى الثورية المهيمنة في حلب ، التي قد نتقاطع معها من حيث المضمون ، لم يقدم أحد حتى الآن رؤية كافية شافية ، واكتفى الجميع بطرح احتمالات ، تقوم على مبدأ «إن كان كذا فسيكون كذا» ، مما يدلنا مرة أخرى على مواقع الخلل والعجز البنيوي المستحكم ، الذي يعيق الوصول إلى توافق بين أطراف المعارضة السياسية والعسكرية معاً ، في وقت إعلان الموت السريري للائتلاف ، والبحث في تشكيل كتل إنقاذية طارئة ، قد تبتدع الحلول ، وقد تخطو خطواتها الأخيرة في مسار جنازته المرتقبة.

وإذا لم يكن هناك من يستطيع أن يضمن قبول الأطراف المعنية بهذه الخطة ، أو يضمن أهداف مطلقيها ورائحة تثبيت واقع التقسيم على الأرض التي تفوح منها ، فالحري بنا أن نعلن عن موقف موحد لا يقوم على التخوين وأسطوانة الرفض المطلق ، بل على الدراسة الجدية المبررة ، وطرح البديل السوري الرافض لأي بادرة تقسيم سياسي ، باعتباره أحد أهم أهداف هذه الحرب الدائرة مع النظام من جهة ، ومع القوى القاعدية والمتطرفة من جهة أخرى ، هو صيانة الهوية الوطنية ، ومنع أي تقسيم.

السؤال الملحّ هنا: هل ستستمر حالة الإرباك و الانشغال بالصراعات البينية ، وانتظارنا لقدرنا الذي يرسمونه لنا ، وصولاً إلى تفكيك بلادنا ، وتوزيع أشلائها بين القوى المتنازعة على الأرض ، وبين النظام ، سواء إذا قيض التنفيذ لهذا المخطط ، أو لما يتلوه من مخططات ، والتي ستكون حكماً أسوأ منه ؟ ذلك أنه كلما طال علينا الوقت ، كلما ضاقت خياراتنا وخارت قوانا وازداد تشتتنا. أليس هذا واقع السياسيين السوريين هذه الأيام ؟ أليس هو واقع القوى العسكرية المشتتة والمتنازعة ؟ حتى ولو كان النظام في دمشق ، قد بات يواجه أضيق فرصه وانعدام خياراته ، ولن ينقذه نظام الملالي المنهك بحرب البترول ، فمسار الدم والقتل والجرائم ، استنفد كل غاياته وسقط كخيار نهائي ولن يعول عليه بعد اليوم.

تقرير

معركة «كسر العظم» في مطار دير الزور العسكري
التنظيم يواصل محاولات الاقتحام والنظام يستقدم تعزيزات جديدة

وكالة سمارت - خاص ضوضاء

في وقت يخوض فيه تنظيم «الدولة الإسلامية» معارك عنيفة في مدينة كوباني (عين العرب)، ضد الوحدات الكردية، ومواجهات أخرى عند حقول الغاز في ريف حمص، تخللتها سلسلة هجمات على مطار (T4) بحمص أيضاً، تستمر معركة مطار ديرالزور العسكري. وتشهد معارك المطار استخدام الطرفين لكافة أنواع الأسلحة الثقيلة، وسط محاولات تنظيم «الدولة» التقدم في المنطقة، فيما يبدو أن قوات النظام لاتزال تمتلك القدرة على صد هجمات التنظيم.

ويتبادل الطرفان معارك الكر والفر وأعمال القصف والتفجير في المطار العسكري ومحيطه. يأتي ذلك بعد أن شهدت الأيام الأولى من المعارك؛ تقدم التنظيم الذي سيطر على الجبل المجاور لمدينة دير الزور ومطارها، ونجح في اقتحام أسوار المطار، لكن قوات النظام تمكنت من استعادة المنطقة لاحقاً.

ومع بداية الهجوم على المطار العسكري في مطلع الشهر الجاري، تمكن تنظيم «الدولة» من السيطرة على قرية الجفرة، ذات الموقع الاستراتيجي والقريبة من المطار. كما شن نهاية الأسبوع الفائت، هجوماً جديداً على المطار العسكري، بدأه بتفجير مقاتل، ليبي الجنسية، نفسه بدبابة مفخخة عند أطراف المطار الذي يعتبر آخر معاقل النظام في شرق سوريا. جاء ذلك مع قصف عناصر التنظيم، المطار العسكري، بالمدفعية وراجمات الصواريخ، وسط معلومات عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف قوات النظام، بالتزامن مع قصف الأخيرة مناطق في محيط المطار، وأماكن أخرى في منطقة حويجة صكر المجاورة للمطار، مع استهداف الطيران الحربي مناطق في محيطه.

ويؤكد مراسلو «سمارت» في المنطقة، سقوط أكثر من 200 قتيل من الطرفين، خلال مواجهات مطار ديرالزور العسكري حتى اللحظة، حيث أدّت المواجهات العسكرية هناك، إلى مقتل العشرات من عناصر تنظيم «الدولة»، من جنسيات محلية، غالبيتهم من أبناء ريف دير الزور. كما قتل في المعارك عدد من الضباط في صفوف قوات النظام. وأشار المراسلون إلى صعوبة تحديد حجم خسائر الطرفين بدقة، بسبب صعوبة الوصول إلى المنطقة، التي تعتبر واحدة من أخطر المناطق في سوريا حالياً.

وبحسب مراسلينا هناك، استقدمت قوات النظام نهاية الأسبوع الفائت، العشرات من ميليشيا «الدفاع الوطني» إلى مدينة ديرالزور، وأجرت عرضاً عسكرياً «بهدف رفع معنويات قواتها». وأضاف المراسلون أن عدداً من أبناء قريتي «حطلة» و«الجفرة» المواليتين، انضموا إلى «الدفاع الوطني» في الفترة الأخيرة. تزامن ذلك مع استقدام قوات النظام عناصر جديدة من «الحرس الجمهوري» إلى ديرالزور. كذلك استقدمت قوات النظام أخيرا، نحو 100 عنصر من عشيرة «الشعيطات»، من معسكر في منطقة تدمر، والذين انضمو لقوات النظام بعد معارك خاضتها «الشعيطات» ضد عناصر «الدولة الإسلامية».

في هذه الأثناء، أكد ناشطون محليون أن قيادات المطار العسكري، استشعرت خطورة الوضع، فقررت ترحيل عائلاتها إلى دمشق ومناطق الساحل، خوفا من سيطرة التنظيم على المطار والتنكيل بهم. في المقابل، تحدث ناشطون عن حالات نزوح جماعي لأسر عناصر تنظيم «الدولة» من مدينة دير الزور إلى مدينة الرقة التي يسيطر عليها التنظيم. وأرجعوا ذلك إلى تطور المعارك وورود أنباء عن خسارة التنظيم مواقع كان قد سيطر عليها في بداية المعارك، لا سيما الجبل القريب من المطار، وخشية مؤيدي التنظيم من خسارته المعركة وانتقام قوات النظام منهم.

واللافت في هذه المواجهة، هو انتشار صور تظهر مدى ضراوة المعارك وإنحدارها لمستوى القتال الثأري، حيث بدأت قوات النظام تستخدم أسلوب تنظيم «الدولة». فقد نُشرت، صور تظهر عناصر قوات النظام في المطار وهم يحملون سيوفاً، ويقومون بإستعراض جثث قتلى منها مقطوعة الرؤوس، فيما أظهرت صورةٌ أخرى قيام عنصر باستعراض نفسه ممسكاً برأسين لعنصرين تابعين للتنظيم تم قطعهما، وأمامه عدد آخر من الرؤوس المقطوعة، حسب ما أوردت المواقع التي نشرت الصور، هذا فضلاً عن إستعراض جثث لمقاتلي التنظيم عبر وضعها في شاحنات والتجول بها في بعض أحياء مدينة ديرالزور.

وفي المقابل، يستمر التنظيم بنشر مشاهد تظهر قيام عناصره بإحتزاز رؤوس عناصر قوات النظام. وقال مراسل «سمارت»، إن تنظيم «الدولة» قام يوم الرابع من كانون الأول الجاري، بإعدام تسعة عشر عنصراً لقوات النظام في قرية حويجة المريعية بدير الزور. وأوضح المراسل أن التنظيم تمكن من أسر العناصر أثناء محاولتهم الفرار من حاجز في قرية الجفرة قرب مطار دير الزور العسكري، مؤكدا أنه تم إعدام العناصر فور أسرهم، ذبحاً بالسكاكين، كما استولى عناصر «الدولة» على أسلحة وذخائر وعربة مدرعة كانت بحوزتهم.

تقرير

غالبية السوريين يعارضون نظام الحكم الحالي ويؤيدون إنشاء دولة مدنيّة

وكالة سمارت - خاص ضوضاء

كشف استطلاع حديث للرأي ، استهدف شريحة واسعة من السوريين ، أن غالبية المواطنين يعارضون نظام الحكم الحالي في سوريا ويؤيدون إنشاء دولة مدنيّة ، كما أكدت النسبة الأكبر من المجيبين على ضرورة خروج المقاتلين الأجانب من البلاد. يأتي ذلك في ظلّ المُتغيّرات المتسارعة بشأن ما يحيط بالقضية السورية داخل البلاد وخارجها ، وأمام جملة من المقترحات والمبادرات التي تنبثق بصورة شبه يومية ، محاوِلةً إيجاد طريق ما للخروج من النفق النظام الذي دخلته البلاد أخيراً.

الاستطلاع انطلق من السؤال الرئيسي «ماذا يريد السوريون ؟» ، استهدف خلاله «مركز حوار للدراسات والأبحاث» ، ومقره مدينة اسطنبول بتركيا ، عيّنة شملت 4081 شخصاً (2823 ذكراً و1258 أنثى) ، يقيم 69.5% منهم خارج سوريا و30.5% داخلها. وأظهرت النتائج أن 66.5% من العينة يعارضون نظام الحكم الحالي ويؤيدون إنشاء دولة مدنيّة ، و23.7% يؤيدون النظام مع ضرورة إجراء إصلاحات أساسية فيه ، فيما أيد 8.4% إنشاء دولة إسلاميّة ، و1.3% لتأييد نظام الحكم كما هو دون تعديل.

واستخدم الاستطلاع طريقتين في استبيان العينة ؛ أولهما الكتروني وبلغت نسبة المشاركين فيه 78.6% من إجمالي العينة ، والاستبيان الورقي الذي وزع في مخيم «الزعتري» للاجئين في الأردن (14.5% من العينة) ، بالإضافة إلى أماكن اللجوء في لبنان (6.9% من العينة). واعتبر 26.5% ، أن ما يجري في سوريا هو «حرب بالوكالة» بين دول وقوى خارجيّة ، بينما وصف 22.9% منهم الواقع «بالثورة المسلحة» ، وعدّ 5.2% أن ما يحدث هو «حرب أهلية» ، فيما وصفه 4.1% بـ «الحرب على الإرهاب» ، لكن النسبة الأعلى ، والبالغة 41.4% ، قالت إن ما يجري «خليط يجمع التوصيفات السابقة كلّها».

وأظهرت النتائج أن 31% يرون الحل في سوريا «سياسياً أساسياً مع دور عسكري ، فيما يراه 22.4 % عسكرياً مع دور سياسي» ، في حين يعتقد 21.5% أنّه يتمثّل في المفاوضات بين الدول والجهات الدولية المختلفة والمؤيدة للأطراف المتنازعة في سوريا ، و14.9% يرونه سياسياً صرفاً ، بينما يرى 10% أنّه لا حل للأزمة في الفترة الحالية.

كما توقع 36.8% من المجيبين أن «يعمّ السلام في سوريا» خلال فترة سنتين إلى 5 سنوات ، بينما يرى 38.9 % ، أن المدة ستطول إلى ما بين 6 و10 سنوات ، في حين يذهب 13.2% للقول بأن السلام بحاجة إلى زمن يتراوح بين 11 و15 سنة ، فيما يعتقد 11.1% ، أن ذلك سيستغرق زمناً يزيد عن 15 سنة.

وحول تزايد «دور المقاتلين الأجانب إلى جانب طرفي النزاع في سوريا» ، يرى 83.6% من المجيبين ، أن خروج هؤلاء المقاتلين من صفوف المعارضة المسلحة أمر أساسي للحل في سوريا ، ويرى 81.8% أن خروجهم من صفوف النظام أمر ضروري للحل أيضاً. ويضيف البحث أنه «لابدَّ من أن هناك سوريين اختاروا الدفاع عن بقاء المقاتلين الأجانب ، وسوريين آخرين رأوا أن الحل في سوريا عسكريٌّ بحت ، وسوريين طالبوا بإسقاط النظام السياسي كمدخل أوليّ للحل ، وغيرهم ممن رأوا

أن بقاءه شرط لضمان الخروج من الأزمة الراهنة...».

ويقول أحد المشاركين في البحث لـ.... : «قمنا بتمييز أربعة أماكن لتوزّع السوريين ، الداخل: المواطن المقيم على الأراضي السوريّة ، سواءٌ كان نازحاً أو مقيماً في مسكنه الأصليّ ، المهجر: أي المقيم خارج الأراضي السوريّة ، سواءٌ غادر البلاد قبل اندلاع الاحتجاجات في آذار 2011 أو بعدها ، المخيّمات: أي السوريّ اللاجئ ضمن إحدى مخيّمات اللجوء الرسميّة ، أي المعترف عليها من قبل المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدّة) فقمنا باستهداف اللاجئين السوريين المقيمين بمخيّم الزعتري في الأردن.. أماكن اللجوء: أي المقيم خارج الأراضي السوريّة بصفته لاجئاً ولا يقيم ضمن مخيّمات اللجوء الرسميّة) فقمنا باستهداف اللاجئين السوريين المقيمين في أماكن اللجوء على الأراضي اللبنانيّة تحديداً في منطقة البقاع».

ويرى الاستطلاع انه في ظل ما يحيط بالمشهد السوري «من تعقيدٍ وغيابٍ لأيّ تصوُّر أو بادرةٍ لحل يكفل إنهاء الصراع الدامي في سوريا ، بدا من الواضح أن النساء أكثر إيماناً من الرجال بشأن إمكانية الحل في سوريا بنسبة 92.4% من المشارِكات في الاستبيان مقابل 88.8% من المشاركين. ولم تتجاوز نسبة اللواتي رأينَ أنّه لا حلّ حالياً أكثر من 7.6% ، مقابل 11.2% من الرجال. ومع ذلك ، عكست النتائج «تخوُّفاً واضحاً لدى النساء من العامل العسكري كآلية رئيسية للحل ، واتّجهنَ لافتراض الحلول التي ترتكز عى العامل السياسي ، حيثُ ترى 18% منهن فقط أن الحل عسكري رئيسي مع دور سياسي ، بينما رجّحت 31.6% منهنّ الحل السياسي مع دور عسكري ، و% 22 أن «المفاوضات بن الدول المعنيّة بالأزمة» السوريّة ، و20.7% فضّلن الحل السياسيّ الصَرف».

قصتان قصيرتان - مهند الخالد
من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

كآخر الضوء

في رنين الصبح .. تقدمت ، يغلِّفها رذاذ خفيف ينقر مشيها الرتيب . أرجلها الثلاث تقضم الشارع الممتد أمام مكتبي الجديد :

- تك ..... تك ..... تك .....

راقبتها وهي تتوقّف لحظات .... كما لو أن المشي أنهكها ، تضمّ عصاها تحت إبطها ، وتبدأ تسوّي شالاً غطّت به شعراً متعباً أشيب ، ظفرت بعضه فتهدّل على كتفين ذابلين . كفزّاعة حقل بدت داخل تلك الخرق المتنافرة التي تنسدل حول جسدها الناحل ، امرأة متلاشية كآخر الضوء ، ثوبها لوحة ملونة خطّها طفل على عجل ، وفي عنقها ،علقت كيساً قماشياً بالياً مزموماً على هيئة كرة عتيقة.

سرى دبيب الحرق بين إصبعيّ ، تنبهت .. انشغلت لحظات بهسيس الألم ، وخيط من التكهّنات لمع في رأسي فجأة :

- ألا يمكنها أن تنتظر يوماً دافئاً لتتسوَّل ؟!

أجبت :

- هذا عملها . تبكّر في الخداع .. تقتنص عطف هذا وذاك ، حتى إذا حلَّ المساء ، حلّت عقدة كيسها عن مال لا نكاد نجمعه في أيام .

أيقنت عبر شرودي أنني الضحية الأولى لهذا النهار ، حدست :

- سوف تبدأ بتحية الصباح دون شك ، تلقيها بكل شفافية وبراءة ، فهم متملّقون بما يكفي لإثارة عواطفك وشفقتك ، ومن المؤكد أيضاً أنها ستجلس على أقرب كرسي مدعيةً التعب ، ولسوف يفرُّ الكلام من شفتيها ، تحكي لي عن أبنائها الذين سافروا ، وعن بناتها الجاحدات اللواتي تركنها فريسة الكهولة ، ولربما قفز الدمع من مآقيها المغضّنة .

لكنني حضّرت جوابي الذي سأرميه في وجهها:

- إلك الله يا خالة ، الله يرزقك .....

ولكنها لن تتراجع بهذه البساطة ، أعرف ذلك ، سوف ترميني بآخر أسلحتها ، بتلك النظرة التي لا بدَّ وأنكم تعرفونها مثلي تماماً تلك.... الكسيرة الوادعة والتي تطوف على وجه تطلُّ منه الخيبة ، ولسوف تذبل عيناها ، فتبدو كغصن ناعم مكسور تلوح في آخره وردة صغيرة ، ولسوف تمدّ لك يدها الموشّاة بالأزرق لتساعدها على النهوض ، هي الذابلة المتعبة تئن مفاصلها برداً ، وعندها ... لا بدَّ من أنني سأرقّ ، وسأغيّر رأيي ... مؤكَّد سأغيّر رأيي .

2008/3/14

موت طبيب

إلى صديقي الميت الحي

وحتى بعد أن أصبح طبيباً معروفاً ، كان يحلو له في جلسات العرق أن يذكرنا :

- لا حدا ينسى يا شباب ... الحمار بيظل حمار ، ثم يسلم قلبه للبكاء.

مرّت على ذلك المساء سنوات ، وكنّا قد بدأنا ننفر منه ، تهامسنا مرات:

- أخي .. بدّو يلفت النظر بس .. ملّينا.

مات أبوه ، لكنه لم يتخلّ عن عادته تلك ، بل صار حين تغفل زوجته ، يسرع إلى المرآة .. يقابلها ويبدأ بتفقّد نفسه ، يقرب وجهه منها حتى يلامسها ، يفتح عينيه ، ينظر فيها ، يتراجع قليلاً ... يمسك بأذنيه ويشدها إلى الأسفل يتأكد من شكلها ... طولها ، يفتح فمه متفحصاً أسنانه كلها ، فتحتي أنفه ، شفتيه ، ثم يخرج إلى الشرفة ، يلمّ يديه كالبوق حول فمه الممطوط ويوزّع همسه :

_ أنا حماااااااااار .. والله العظيم حماااااااااااااااااااااار.

حين عدنا تلك الظهيرة من المدرسة ، وكلّ منا يطوي قلبه على نتائج الامتحانات النهائية ، كان وجهه يعبق بالكمد رغم علاماته العالية ، ضحكنا .. تبادلنا النّكات ... والشتائم وتواعدنا مساءً:

- شو شباب ... المسا بالملعب ..؟

- بالملعب .. هكذا قلنا بصوت واحد .. ثم تفرقنا

مثل قطّة هاجعة كانت الحارة حين نبشنا قيلولتها ، بدأنا نتوافد إلى نهاية الزقاق ، ندحرج كرتنا بيننا و أحلامنا تفرُّ قبلنا إلى الجامعة.

لكنه تأخّر.

- أخي ما رح يجي .. خلّونا نروح.

ولم يأت.....

تناقلت الحارة الخبر ، أبوه .. لم ترق له النتيجة ، علّق له في رقبته لوحة من الكرتون وأطلقه في أزقة الحارة.. على اللوحة لمعت الحروف الكبيرة:

- أنا حمار ... حمار... حمار.

2008/2/25